

تنويه: المادة التالية هي ملك للمؤلف وتقدم في هذا الموقع كخدمة عامة. يرجى عدم نسخها أو إعادة توزيعها دون إذن كتابي من المؤلف.  
الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف و لا تمثل بأي حال من الاحوال وجهة نظر معهد  
البحوث الاجتماعية الاقتصادية (SESRI).

Disclaimer: The following material is the property of the author and are provided on this website as a public service. Please do not copy or redistribute without the written permission of the listed author. The views expressed here are solely those of the author and do not in any way represent the views of the Social and Economic Survey Research Institute (SESRI).

**واقع الإنفاق على حقوق التعليم والصحة والعمل في موازنات الحكومات**

**الأردنية:**

**دراسة تقييمية: 2010-2000**

**الاستاذ الدكتور عدنان هياجنة**

**أستاذ العلوم السياسية**

**جامعة قطر**

شكر وتقدير الى معهد البحوث الاجتماعية  
والاقتصادية المسيحية-جامعة قطر

## **المدخل النظري:**

**طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: نبذة تاريخية:**

**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948:**

«لكل إنسان الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في العمل، والحق في التمتع بالراحة وأوقات الفراغ، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التعليم والحق في حرية المشاركة في حياة المجتمع الثقافية» (المواد (22-27)).

**المدارس الفكرية ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:**

## **الالتزامات الدولى بموجب العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:**

**أولاً: التزامات الدولة نحو الحق في العمل**

**ثانياً: التزامات الدولة نحو الحق في الصحة**

**ثالثاً: التزامات الدولة نحو الحق في التعليم**

**الدستور الأردني لعام 1952 والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:**

## **الدراسات السابقة:**

**- الدراسات النظرية**

**- الدراسات التطبيقية**

**- الدراسات العربية**

## **منهجية الدراسة:**

1. احتساب حجم الإنفاق الحكومي على حقوق التعليم والصحة والعمل.
2. مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على الحقوق الثلاثة بينياً.
3. مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على الحقوق الثلاثة مع المؤشرات الدولية.

#### 4. مقارنة الانفاق الحكومي مع البنود التالية:

- الإنفاق على الأمن.
- خدمة الدين.
- الرواتب والتقاعد (من وزارة المالية).
- دعم السلع والمواد الغذائية والمحروقات.
- دعم الوحدات (المؤسسات) المستقلة.

بحيث تشمل على:

- الإنفاق الحكومي السنوي.
- نسبة النمو في الإنفاق الحكومي على هذه الحقوق.
- نسبة الإنفاق الحكومي على تلك الحقوق من الإنفاق الحكومي العام.
- حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على كل حق.

على طول الفترة الزمنية الممتدة من 2000-2010.

## \* كيفية احتساب الإنفاق الحكومي:

- تم احتساب حجم الإنفاق الحكومي على كل حق من الحقوق الواردة في الدراسة من خلال الاعتماد على بيانات الميزانيات العامة للحكومات الأردنية على القطاعات المختلفة.

- تم احتساب حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على عدد السكان المتوفر من قبل دائرة الإحصاءات العامة.

- تم احتساب حصة الفرد (طالب المدرسة) من الإنفاق الحكومي  
بالاعتماد على إحصاءات وزارة التربية والتعليم، التي تبين أعداد  
الطلاب.

- تم احتساب حصة الفرد (طالب الجامعة) من الإنفاق الحكومي (إنفاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم الإنفاق على دعم خزينة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية)، بالاعتماد على إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- تم احتساب حصة الفرد (الموظف/ العامل) من الإنفاق الحكومي على الرواتب بالاعتماد على أعداد الموظفين (العاملين) الحكوميين.

## ○ نسبة التضخم خلال فترة الدراسة:

تشير بيانات الدراسة حول نسبة التضخم حسب مصادر الإحصاءات العامة، إلى أن الأسعار قد نمت بنسبة (49%) خلال الفترة من عام (2000-2010)، أي بمعدل (4.9%) سنوياً، علماً أن عام 2008 شهد أعلى نسبة تضخم في فترة الدراسة حوالي (14%)، مما يعني أن نصف النمو في أي إنفاق في متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة هو إنفاق إسمى وليس إنفاق نوعي. وعليه يجب أن تقرأ نتائج الدراسة الحالية في ظل هذه الحقائق الاقتصادية العلمية.

## ❖ دليل القراءة العلمية لنتائج الدراسة:

### الإنفاق الحكومي النوعي:

هو الإنفاق الحكومي الفعلي مطروحاً منه نسبة التضخم ونسبة الزيادة في عدد السكان- أو الزيادة في عدد الطلبة أو الزيادة في عدد العاملين أي حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار-.

إن المقارنة الحقيقة للتأكد من النمو الحقيقى النوعي في الإنفاق على متغيرات الدراسة يجب أن تأخذ نسبة التضخم في تلك السنة مضافاً لها نسبة الزيادة في عدد السكان - أو حسب مجتمع الدراسة تحت الاختبار مثل: عدد العاملين، أو عدد الطلبة في المدارس، أو عدد الطلبة في الجامعات.. الخ.- وقد قدرت الدراسة نسبة النمو السكاني خلال الفترة (2000-2010) هي (%2.6) أي بمعدل (%2.6) سنوياً.

► إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد السكان، فإن أي إنفاق نوعي يجب أن يفوق (75%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل 7.5% سنوياً لا تعتبره إنفاقاً نوعياً.

► إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في المدارس، فإن النسبة يجب أن تفوق (62%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل 6.2% سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد الطلبة قدرت بحوالي (13%) سنوياً خلال فترة الدراسة.

► إذا كانت المقارنة في الإنفاق تضم عدد الطلبة في الجامعات فإن  
النسبة يجب أن تفوق (140%) خلال فترة الدراسة، أي بمعدل  
(14%) سنوياً لاعتباره إنفاقاً نوعياً. لأن نسبة النمو في أعداد  
الطلبة قدرت بحوالي (91%) خلال فترة الدراسة.

► إن توفر الإنفاق النوعي على أي من متغيرات الدراسة يترجم على أن هناك زيادة نوعية في حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

## مسوغات وأهمية الدراسة:

- تقديم تحليل للموازنة لصانع القرار من منظور حقوق الإنسان، يضع أمامه ما تم إنفاقه على هذه الحقوق، وما الذي يجب فعله للارتقاء بها من خلال تخصيص المال اللازم.

- يعتبر الإنفاق الفعلي هو الدليل المادي على مدى اهتمام الدولة بحقوق الإنسان، ومدى مراعاتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الأردني، وبما يراعي الاتفاقيات الدولية.

• إن تحقيق مستويات مرتفعة في الحق في التعليم والصحة والعمل

للمواطن الأردني ينعكس على مستويات الرفاهية والازدهار التي

تسعى المجتمعات إلى الوصول إليها.

- إن الالتزام من خلال الإنفاق يدحض أو يثبت مدى تطبيق الأقوال إلى سياسات وأفعال، فالغاية على سبيل المثال من قانون الموازنة هي الوصول إلى موازنة حساسة لحقوق الإنسان، وألا تكون عملية صياغة الموازنة عملية تدرجية في الإنفاق دون وعي لحقوق الإنسان.

# **مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

## **مؤشرات حق التعليم:**

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط / مشاريع التربية، وضريبة المعرف، ووزارة التعليم العالي، ومديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية، ومؤسسة التدريب المهني، ودعم لخزينة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية.

## **مؤشرات حق الصحة:**

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة الصحة، ووزارة التخطيط/ مشاريع وزارة الصحة، ومستشفى الجامعة الأردنية، والمعالجات الطبية، والمركز الوطني للسكري، وصندوق قصور الكلى، وصندوق التأمين الصحي، والمجلس الصحي العالي، والخدمات الطبية الملكية، ومستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي، ومؤسسة الغذاء والدواء، ومؤسسة ومركز ومعهد الحسين للسرطان.

## مؤشرات حق العمل:

ويضم الإنفاق عليها من بنود موازنات: وزارة العمل، ووزارة التخطيط/مشروع تعزيز الإنتاجية، مؤسسة التدريب المهني، صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية. بالإضافة إلى احداث الوظائف السنوية في الجهاز الحكومي في مختلف الوزارات والدوائر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد حاولت تبيان الإنفاق حسب "الجندر" (نوع الاجتماعي)، إلا أن مصادر البيانات لا توفر مثل تلك المعلومات.

## مصادر البيانات:

### قانون الموازنة العامة:

تم إعداد الجداول المرفقة بالدراسة من واقع قوانين الموازنة العامة للوزارات والدوائر الحكومية للأعوام 2000-2010، ومن واقع الإنفاق الفعلي من عام 2000 حتى عام 2009 وإعادة تقدير لعام 2010.

## الاحصاءات العامة:

تم الاستعانة ببيانات الاحصاءات العامة من أجل تحديد أعداد السكان المقدرة في المملكة، ومعدلات التضخم، وحجم الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

## **أعداد الطلاب:**

- إحصاءات وزارة التربية والتعليم.
- قواعد بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

## **أعداد الموظفين:**

- نظام تشكيلات الوظائف الحكومية لكل من الوزارات والدوائر الحكومية، وكذلك المؤسسات المستقلة.
- قاعدة بيانات قوة العمل من إحصائيات الموارد البشرية لمشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

## **مصادر البيانات الدولية:**

- مؤشرات التنمية في العالم من قاعدة بيانات البنك الدولي

(World Data Bank, World Development Indicators & Global Development Finance)

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

(International Monetary Fund, World Economic Outlook Database)

## **نتائج الدراسة:**

**الجزء الأول: النتائج المتعلقة بالحقوق الثلاثة**

**الجزء الثاني: مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى**

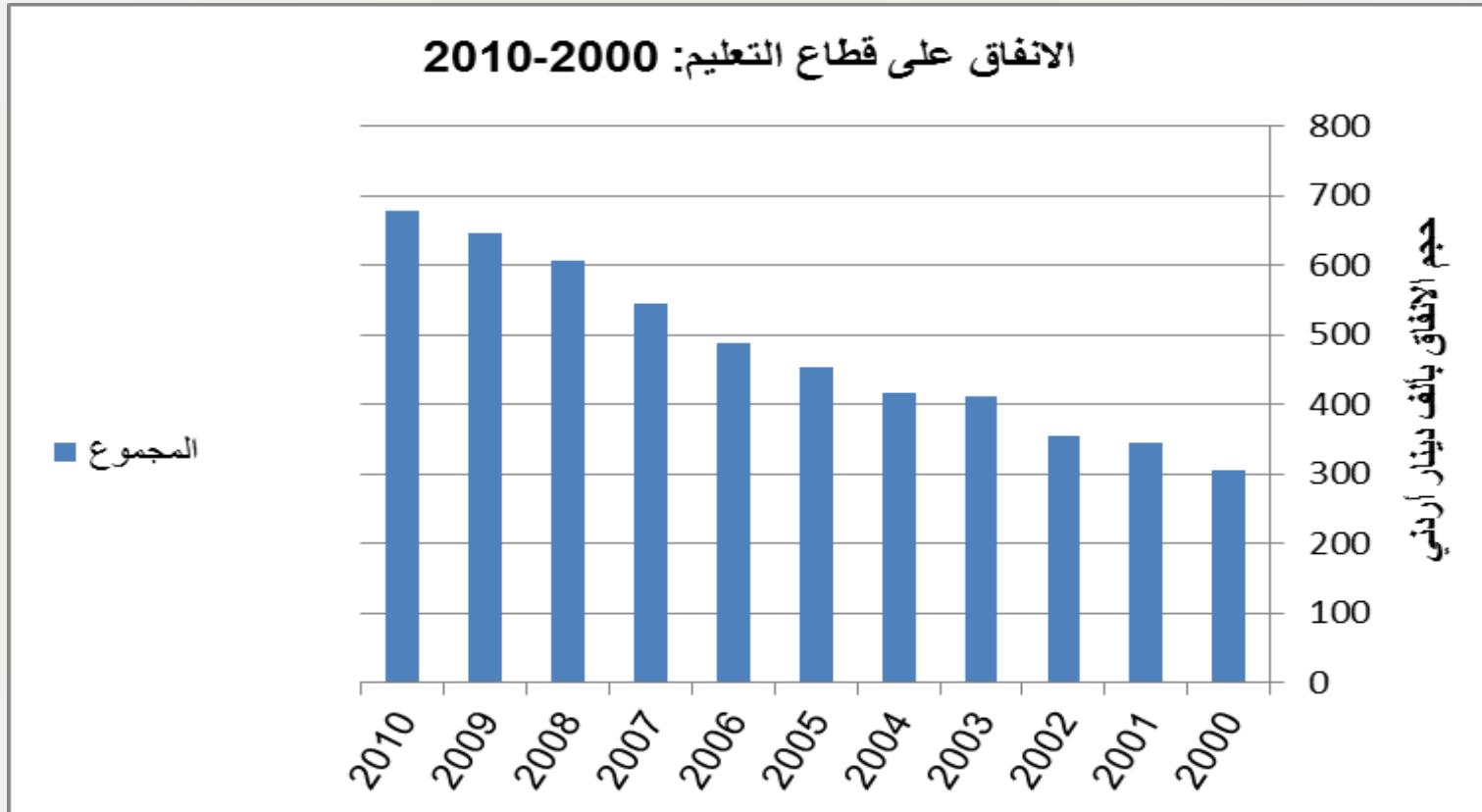
**الجزء الثالث: الأردن مقارنة مع المؤشرات الدولية**

أولاً: الإنفاق على حق التعليم

جدول رقم (1)  
الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم خلال الفترة 2000-2010 (بالمليون دينار)

السنة	الإنفاق على التعليم	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام
2000	304770	---	%13
2001	344160	%13	%13
2002	354214	%3	%13
2003	412224	%16	%13
2004	417535	%1	%12
2005	452223	%8	%12
2006	487957	%8	%11
2007	545380	%12	%10
2008	607296	%11	%9
2009	646383	%6	%9
2010	677963	%5	%9
المجموع	5250105	%8	%11

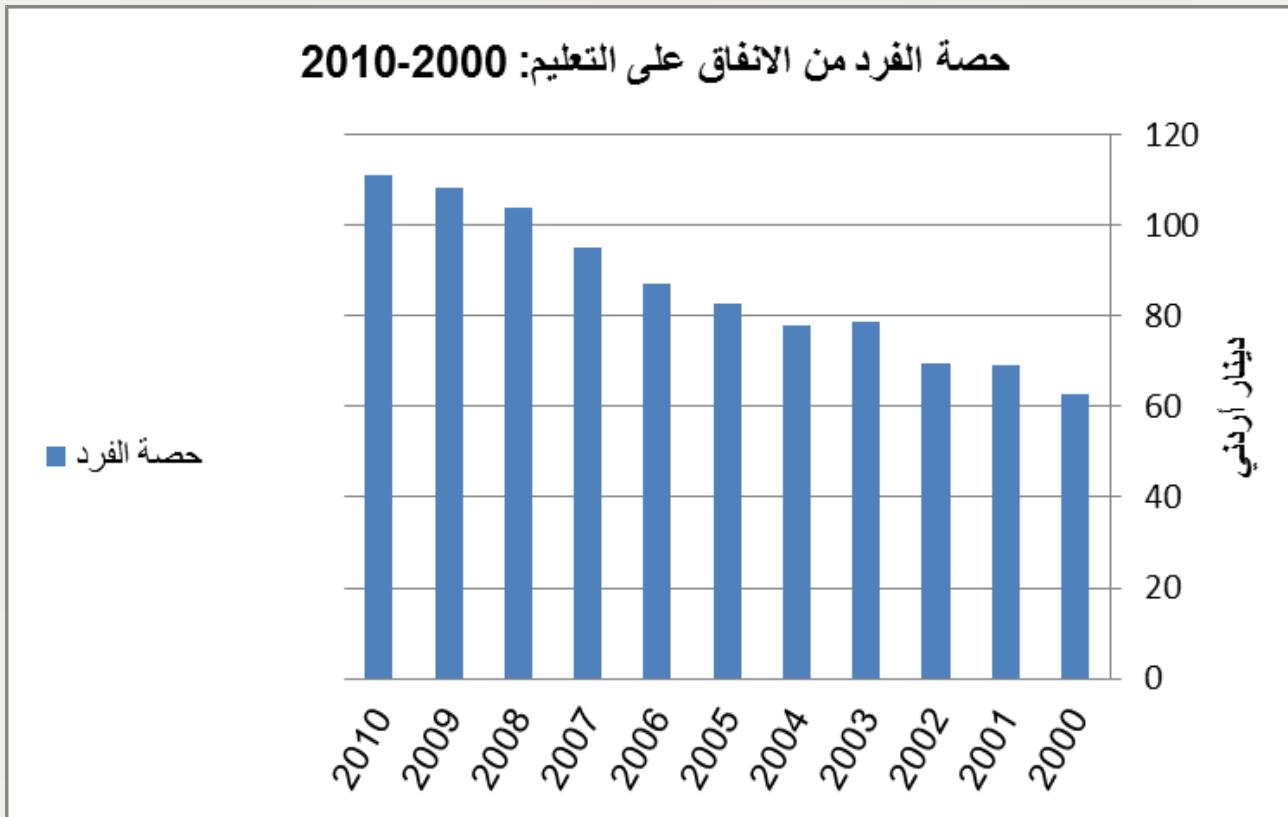
## شكل رقم (1)



جدول (2)  
حصة الفرد من الإنفاق على التعليم: 2010-2000

السنة	الإنفاق على التعليم	حصة الفرد
2000	304770	63
2001	344160	69
2002	354214	69
2003	412224	79
2004	417535	78
2005	452223	83
2006	487957	87
2007	545380	95
2008	607296	104
2009	646383	108
2010	677963	111
المجموع	5250105	---
معدل حصة الفرد	---	المتوسط = 86 دينار

## شكل رقم (2)

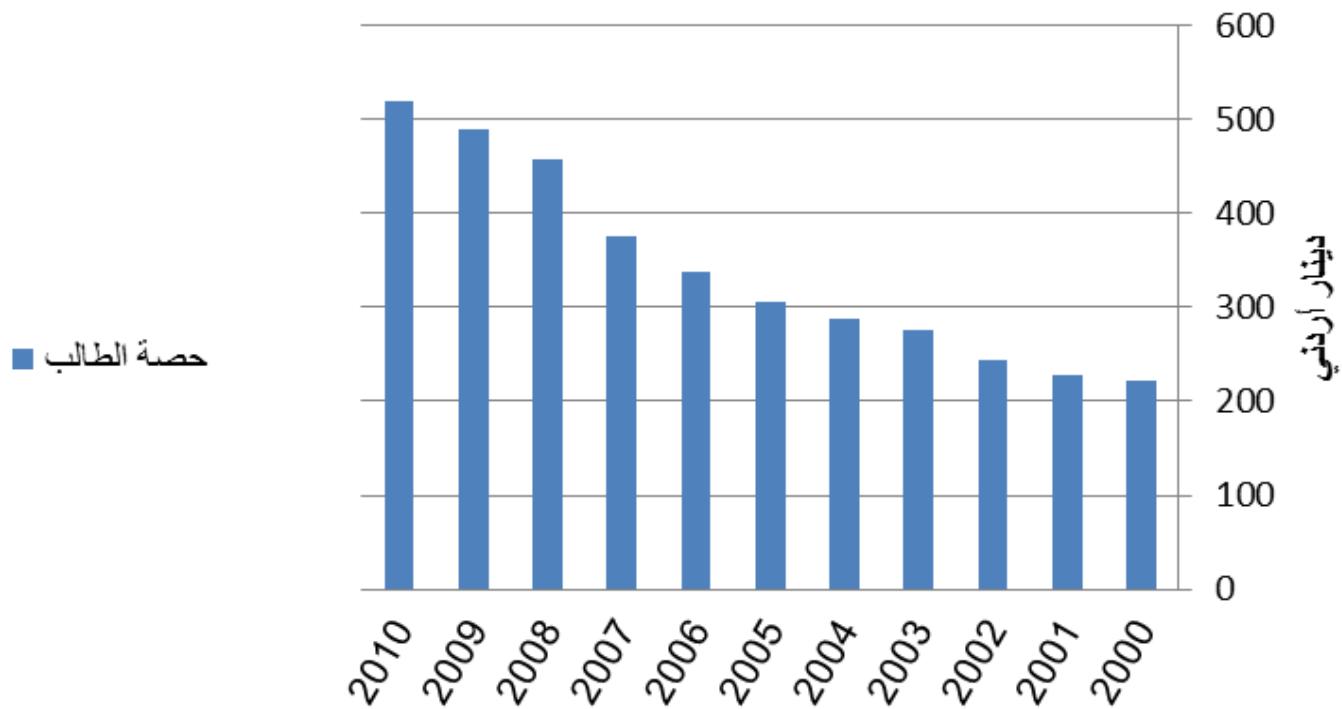


جدول (3)  
حصة طالب المدرسة من إنفاق وزارة التربية والتعليم: 2000-2010

السنة	إنفاق الوزارة	عدد طلاب المدارس	نسبة التغير في الإنفاق	نسبة التغير في عدد الطلاب	حصة الطالب
2000	226994	1025879	---	---	221
2001	240055	1051633	%6	%3	228
2002	260883	1073501	%9	%2	243
2003	298037	1079001	%14	%1	276
2004	313117	1088036	%5	%1	288
2005	336904	1098686	%8	%1	307
2006	377136	1116302	%12	%2	338
2007	422687	1123945	%12	%1	376
2008	525306	1147705	%24	%2	458
2009	558990	1142673	%6	%0.4-	489
2010	601764	1156873	%8	%1	520
المجموع	4161873	12104234	---	---	340

### شكل رقم (3/أ)

#### حصة الطالب من انفاق وزارة التربية والتعليم: 2010-2000

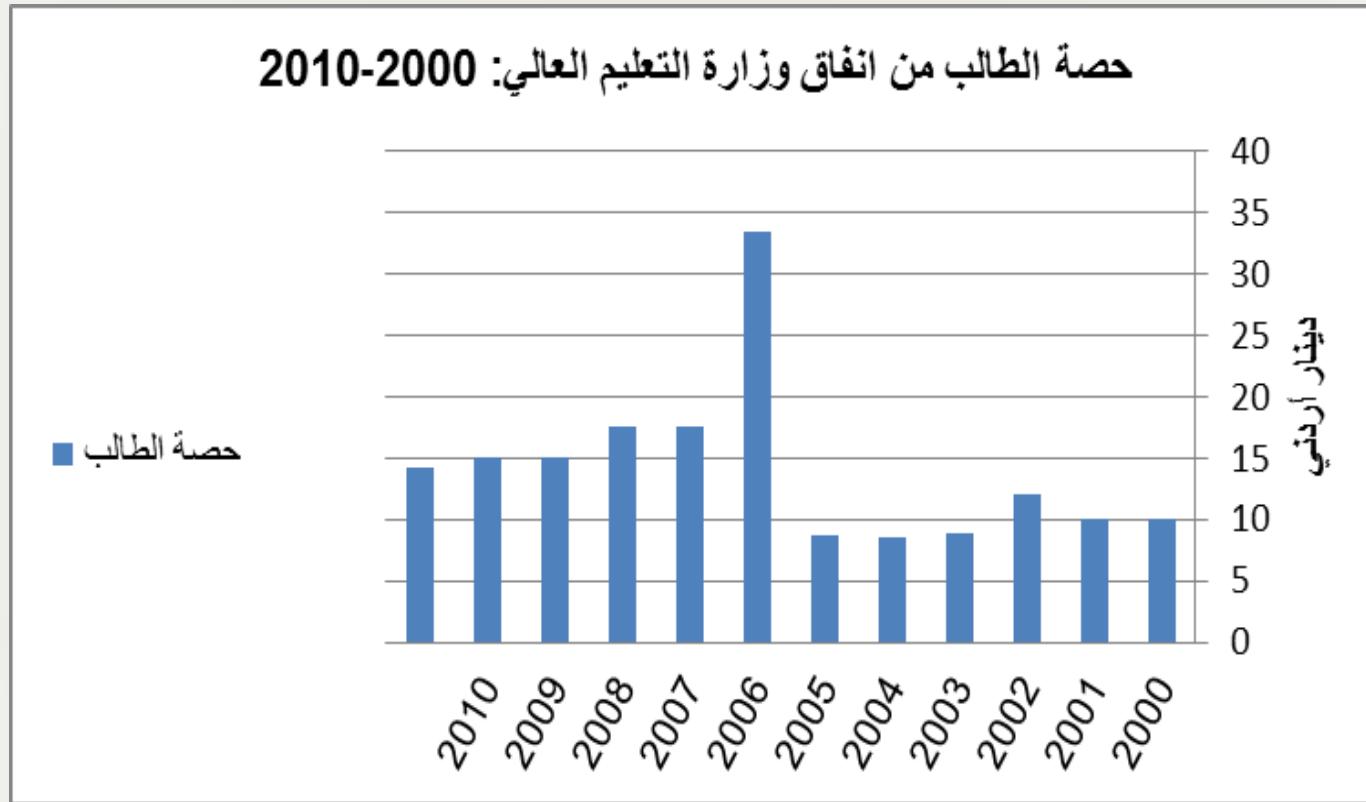


## جدول(4)

### حصة طالب الدراسات العليا من إنفاق وزارة التعليم العالي: 2010-2000

حصة الطالب	النسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	نسبة التغير المئوي	إنفاق الوزارة	السنة
10	%1	%0.1	---	1730	<b>2000</b>
10	%1	%0.1	%12	1930	<b>2001</b>
12	%1	%0.1	%13	2182	<b>2002</b>
9	%1	%0.1	%1	2212	<b>2003</b>
8	%1	%0.1	%5-	2112	<b>2004</b>
9	%1	%0.1	%10	2313	<b>2005</b>
33	%2	%0.2	%312	9530	<b>2006</b>
18	%1	%0.1	%45-	5225	<b>2007</b>
18	%1	%0.1	%3	5367	<b>2008</b>
15	%1	%0.1	%10-	4810	<b>2009</b>
15	%1	%0.1	%3	4932	<b>2010</b>
المتوسط = 14 دينار	%1	%0.1	---	42343	<b>المجموع</b>

#### شكل رقم (4)



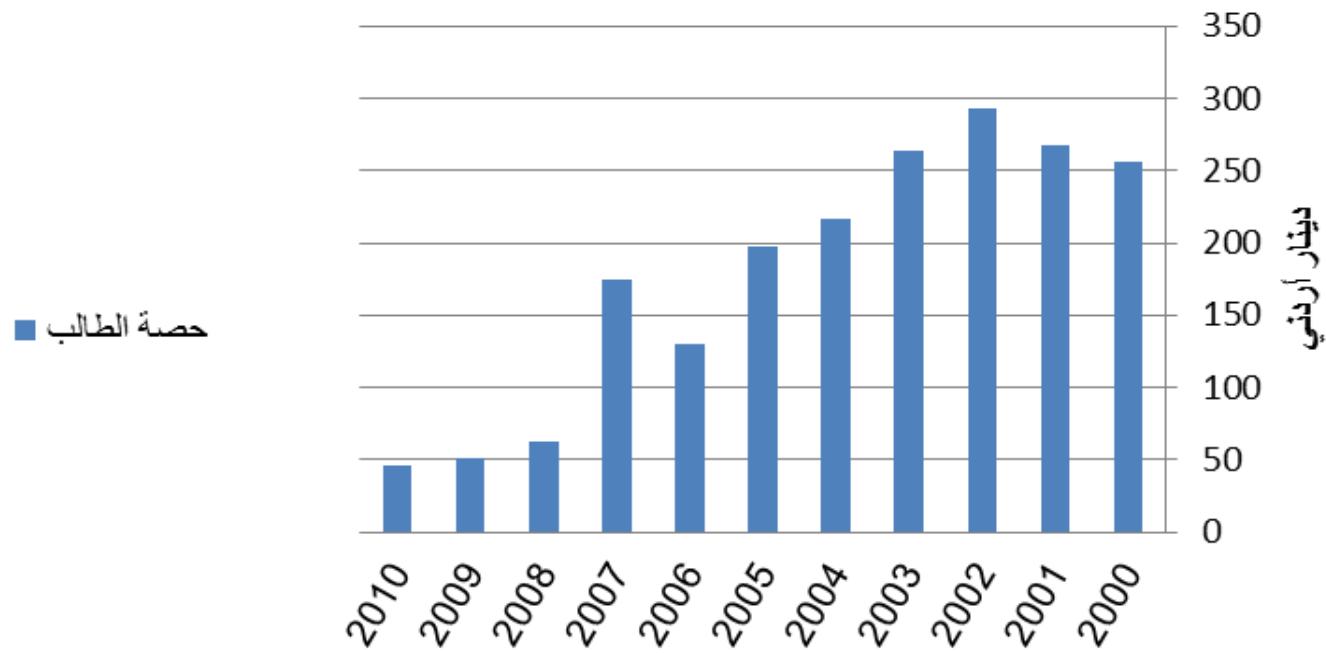
جدول (٤/أ)

حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على دعم خزينة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية: 2000-2010

السنة	حجم الإنفاق	النسبة من الإنفاق على التعليم	حصة الطالب
2000	44156	%14	257
2001	51058	%15	268
2002	53006	%15	293
2003	65626	%16	263
2004	54116	%13	217
2005	51983	%11	197
2006	37196	%8	130
2007	32268	%6	108
2008	19000	%3	62
2009	16400	%3	52
2010	15000	%2	46

## شكل رقم (٤)أ

حصة الطالب من الإنفاق على دعم خزينة الجامعات والبعثات العلمية الحكومية:  
**2010-2000**



## جدول (4/ب)

### حصة طالب الدراسات العليا من الإنفاق على التعليم العالي (إنفاق الوزارة ودعم الخزينة للجامعات والبعثات العلمية الحكومية): 2000-2010

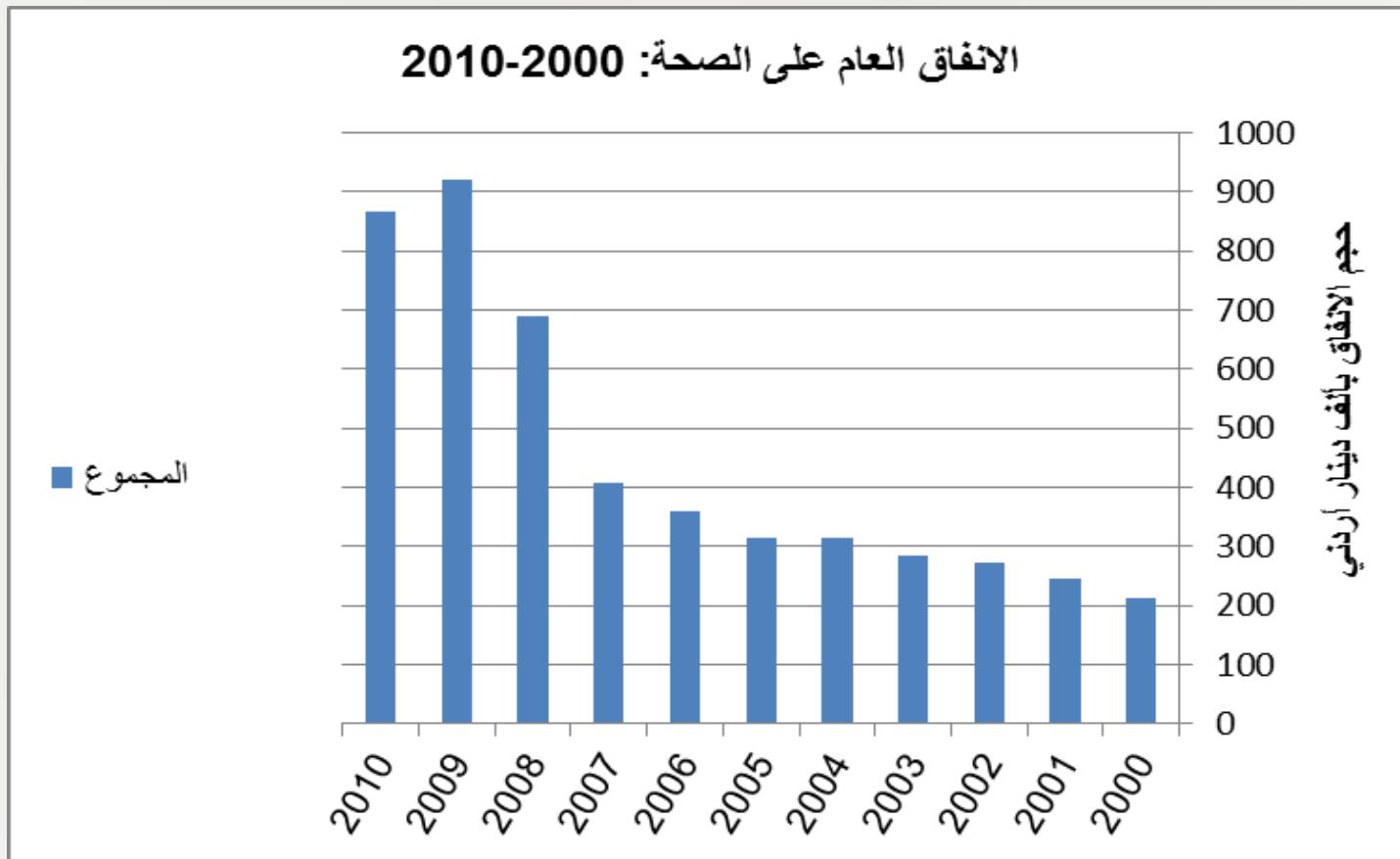
السنة	مجمل الإنفاق على التعليم العالي	حصة الطالب
<b>2000</b>	45886	267
<b>2001</b>	52988	278
<b>2002</b>	55188	305
<b>2003</b>	67838	272
<b>2004</b>	56228	225
<b>2005</b>	54296	206
<b>2006</b>	46726	164
<b>2007</b>	57493	193
<b>2008</b>	24367	80
<b>2009</b>	21210	67
<b>2010</b>	19932	61
<b>المجموع</b>	502152	---
<b>معدل حصة الطالب</b>	---	192

**ثانياً: الإنفاق على حق الصحة**

جدول (5)  
إجمالي الإنفاق العام على الصحة: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الصحة	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام
2000	213140	---	%9
2001	245473	%15	%10
2002	273670	%11	%10
2003	283995	%4	%9
2004	316056	%11	%9
2005	314821	%0	%9
2006	360282	%14	%8
2007	406591	%13	%7
2008	689505	%70	%10
2009	921772	%34	%12
2010	868080	%6-	%11
المجموع	4893385	---	%10

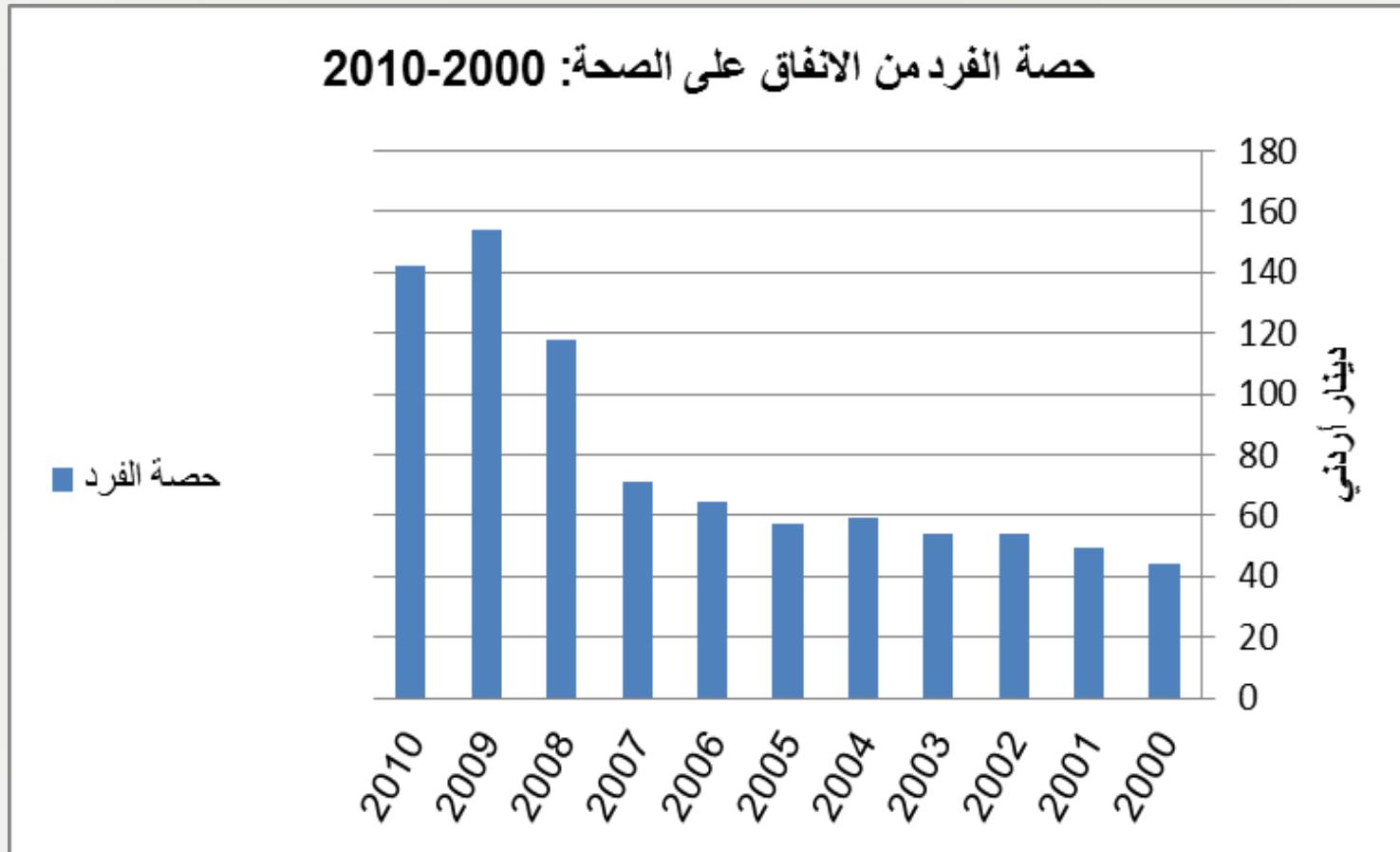
## شكل رقم (5)



جدول (6)  
حصة الفرد من الإنفاق الكلي على الصحة: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
<b>2000</b>	213140	44
<b>2001</b>	245473	49
<b>2002</b>	273670	54
<b>2003</b>	283995	54
<b>2004</b>	316056	59
<b>2005</b>	314821	58
<b>2006</b>	360282	64
<b>2007</b>	406591	71
<b>2008</b>	689505	118
<b>2009</b>	921772	154
<b>2010</b>	868080	142
المجموع	4893385	---
معدل حصة الفرد	---	79

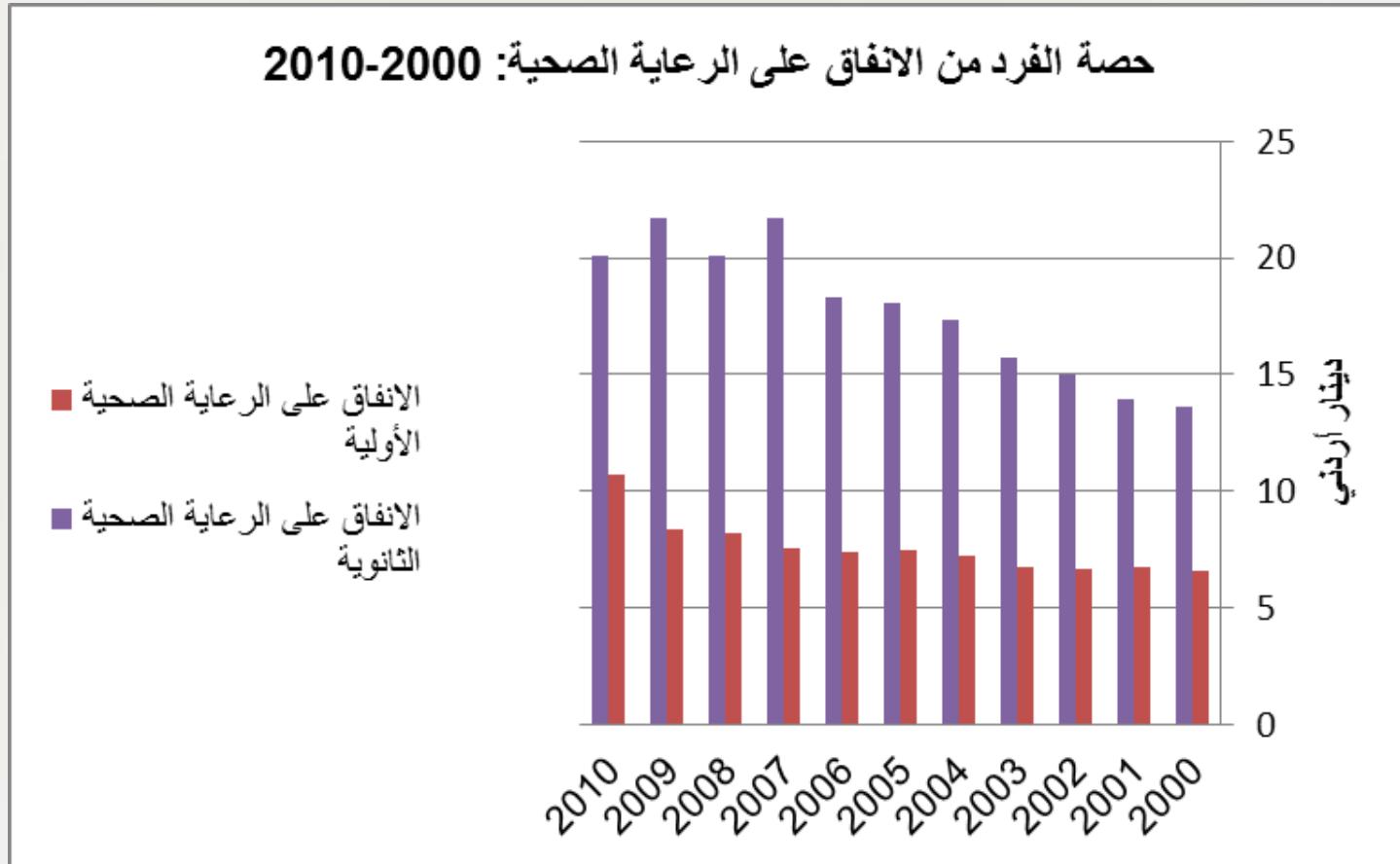
شكل رقم (6)



جدول (7)  
إنفاق وزارة الصحة على الرعاية الصحية: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية	حصة الفرد	الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية	حصة الفرد	حصة الفرد
2000	32142	7	66041	14	14
2001	33450	7	69288	14	14
2002	33892	7	76403	15	15
2003	35378	7	82195	16	16
2004	38714	7	92609	17	17
2005	40771	7	98806	18	18
2006	41504	7	102450	18	18
2007	43277	8	124137	22	22
2008	48161	8	117593	20	20
2009	50069	8	129621	22	22
2010	65385	11	122709	20	---
المجموع	462743	---	1081852	---	---
معدل حصة الفرد	---	8	---	---	18

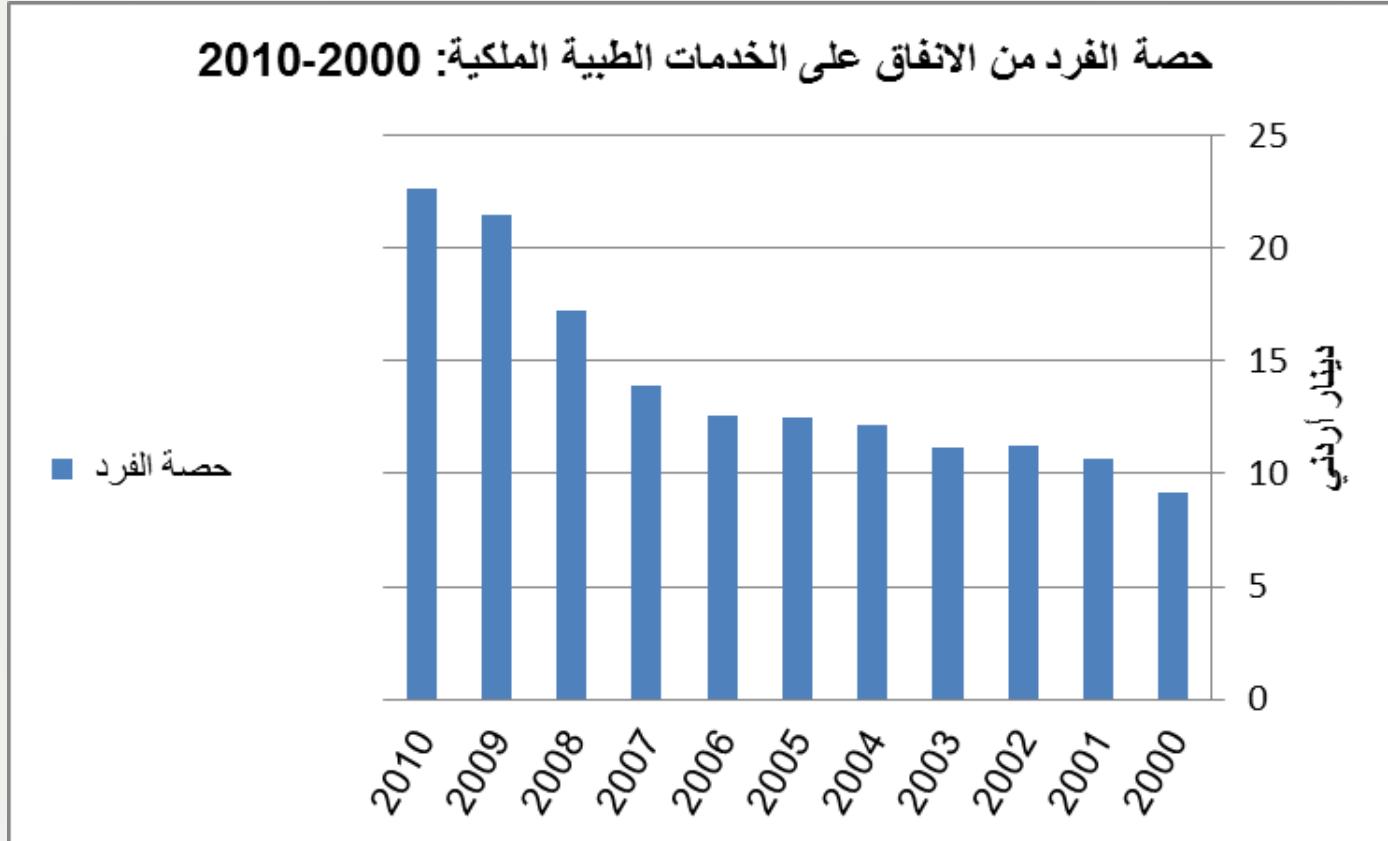
## شكل رقم (7)



جدول (8)  
إنفاق الخدمات الطبية الملكية على الرعاية الصحية: 2010-2000

السنة	الإنفاق على الخدمات الطبية الملكية	النسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	حصة الفرد
2000	44588	%21	9
2001	53000	%22	11
2002	57200	%21	11
2003	58500	%21	11
2004	65000	%21	12
2005	68270	%22	12
2006	70519	%20	13
2007	79500	%20	14
2008	101000	%13	17
2009	128500	%14	21
2010	138500	%16	23
المجموع	864577	%17	---
معدل حصة الفرد	---	---	14

شكل رقم (8)



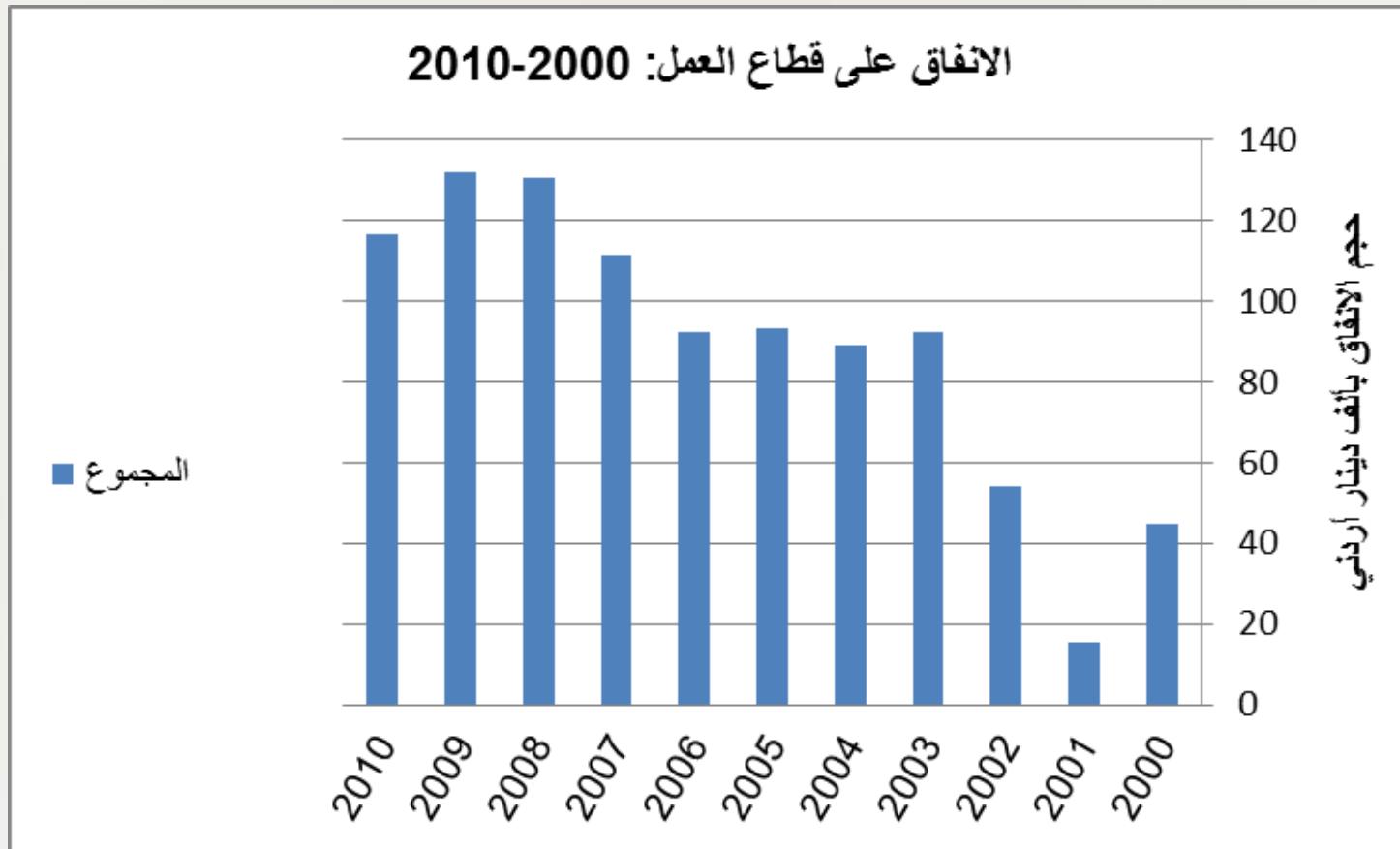
**ثالثاً: الإنفاق على حق العمل**

## جدول (9)

### مجمل الإنفاق على العمل: 2010-2000

السنة	المجموع	الإنفاق على العمل	نسبة التغير المنشوي	الإنفاق على العمل من إجمالي الإنفاق العام
2000		44667	---	%2
2001		15434	%65-	%1
2002		54212	%251	%2
2003		92137	%70	%3
2004		89055	%3-	%2
2005		93473	%5	%3
2006		92505	%1-	%2
2007		111301	%20	%2
2008		130488	%17	%2
2009		132112	%1	%2
2010		116593	%12-	%2
المجموع	971977		---	---

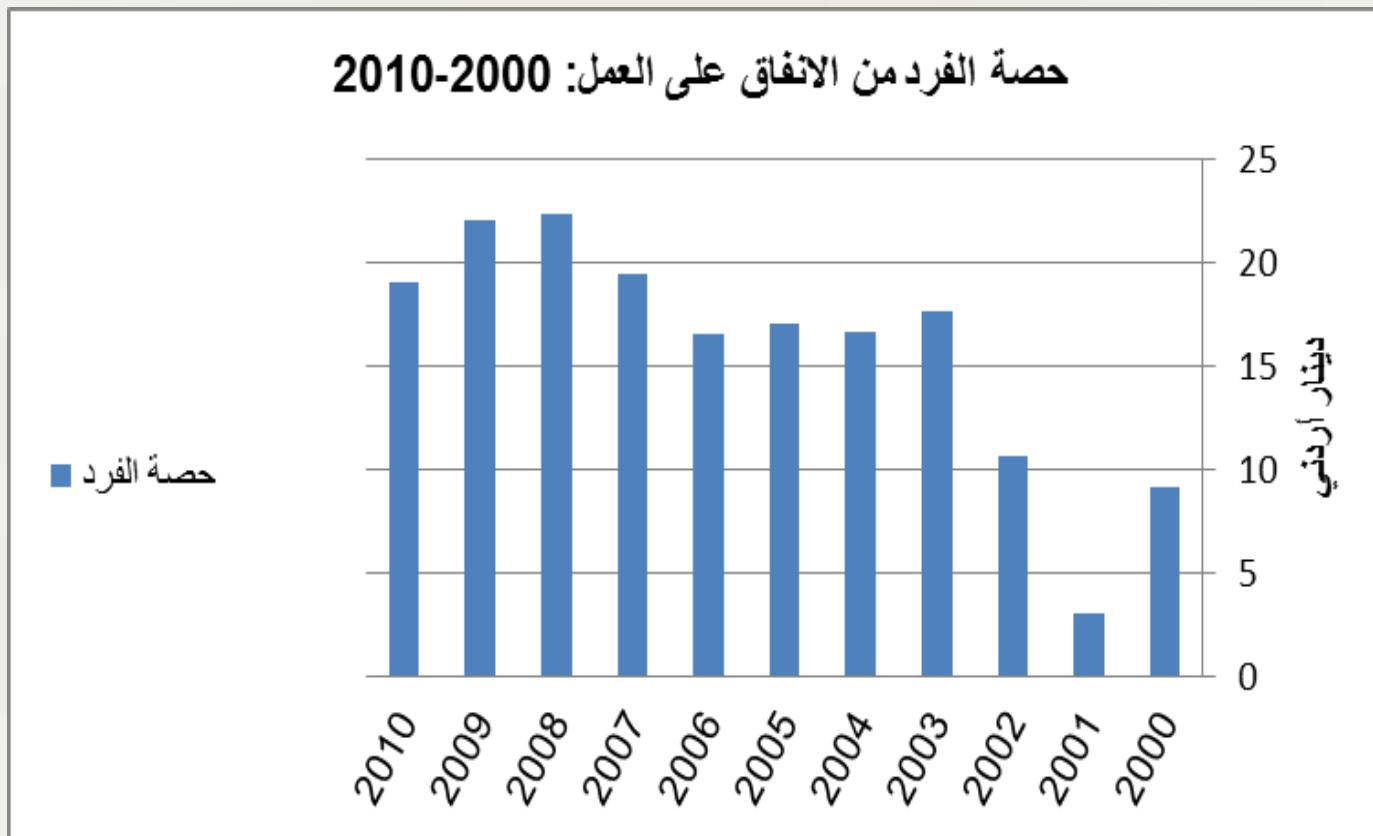
## شكل رقم (9)



جدول (10)  
حصة الفرد من الإنفاق على العمل: 2010-2000

السنة	الإنفاق على العمل	حصة الفرد
2000	44667	9
2001	15434	3
2002	54212	11
2003	92137	18
2004	89055	17
2005	93473	17
2006	92505	17
2007	111301	19
2008	130488	22
2009	132112	22
2010	116593	19
المجموع	971977	---
معدل حصة الفرد	---	16

شكل رقم (10)



جدول رقم (١٠/أ)  
 الاحداث الكلية الجديدة للوزارات والوحدات المستقلة خلال الفترة 2010-2000

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		المؤسسة
5205	8807	11722	16937	7691	7139	3737	4190	3137	4805	3658	المجموع	وزارات ودوائر حكومية
4041	5400	6588	4878	6500	6000	2350	2200	1505	3005	3000	منها وزارة التربية	
1030	1539	1810	1450	500	800	800	1051	700	702	400	منها وزارة الصحة	
667	937	1142	3156	318	778	592	233	749	31	50	وحدات حكومية مستقلة	
5872	9744	12864	20093	8009	7917	4329	4423	3886	4836	3708	المجموع	

جدول (10/ب)  
 أعداد الموظفين حسب جدول التشكيلات للوزارات والوحدات المستقلة: 2010-2000

السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
وزارات ودوائر حكومية	179235	177562	167393	162536	152484	145807	139048	136358	134014	131648	126779
وحدات حكومية مستقلة	27466	27516	25969	21890	21674	21449	21251	20450	20727	19284	19451
المجموع	206701	205078	193362	184426	174158	167256	160299	156808	154741	150932	146230

## جدول (ج/10)

السنة	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الموظفون	1024529	991990	961059	912065	888915	880213	835895	811856	791535	778966	ذكور
	195991	180711	179387	143782	134765	132521	133276	139757	128508	129348	إناث
	1220520	1172701	1140446	1055847	1023680	1012734	969171	951612	920042	908314	المجموع
العاطلون عن العمل	118122	111916	110413	123479	130280	118108	129340	132225	125334	109414	ذكور
	62163	58198	61790	47911	47079	26128	35091	39205	33232	34316	إناث
	180285	170114	172203	171390	177359	144236	164431	171430	158566	143730	المجموع
إجمالي القوى العاملة	1142651	1103906	1071472	1035544	1019195	998321	965235	944081	916869	888380	ذكور
	258154	238909	241177	191693	181844	158649	168367	178962	161740	163664	إناث
	1400805	1342815	1312649	1227237	1201039	1156970	1133602	1123042	1078608	1052044	المجموع

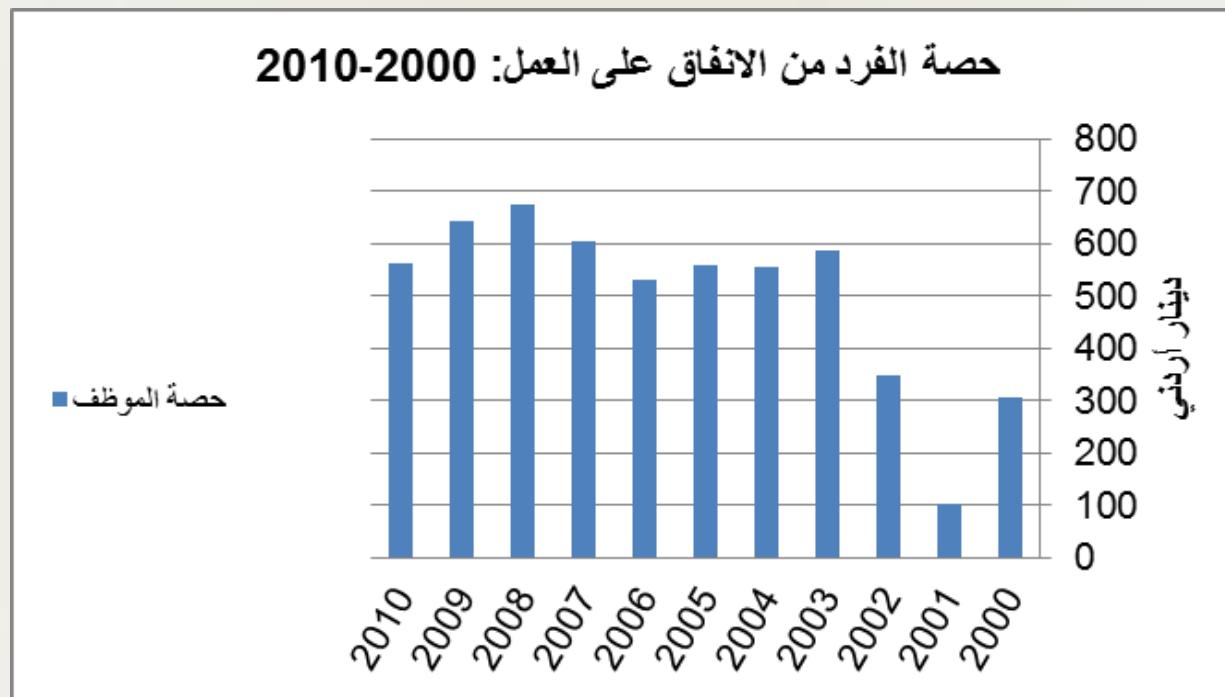
## جدول (د/10)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
205078	193362	184426	174158	167256	160299	156808	154741	150932	146230	مجموع موظفي الحكومة
1220520	1172701	1140446	1055847	1023680	1012734	969171	951612	920042	908314	مجموع الموظفين
1400805	1342815	1312649	1227237	1201039	1156970	1133602	1123042	1078608	1052044	إجمالي القوى العاملة
%17	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	%16	نسبة موظفي الحكومة من مجموع الموظفين
%15	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	%14	نسبة موظفي الحكومة من مجموع القوى العاملة

**جدول (10/هـ)**  
**الإنفاق على الرواتب والتقاعد في موازنات الحكومات الأردنية: 2000-2010**

السنة	حجم الإنفاق على الرواتب والأجور	نسبة التغير المئوي	حجم الإنفاق على الرواتب من مجمل الإنفاق العام	حصة الفرد
2000	462757		%19	305
2001	445087	%4-	%17	102
2002	499262	%12	%18	350
2003	526150	%5	%16	588
2004	557127	%6	%15	556
2005	597471	%7	%16	559
2006	765296	%28	%17	531
2007	747767	%2-	%13	603
2008	958351	%28	%14	675
2009	1040524	%9	%14	644
2010	1133083	%9	%15	564
المجموع	7732875	---	%15	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	498

## شكل (10هـ)



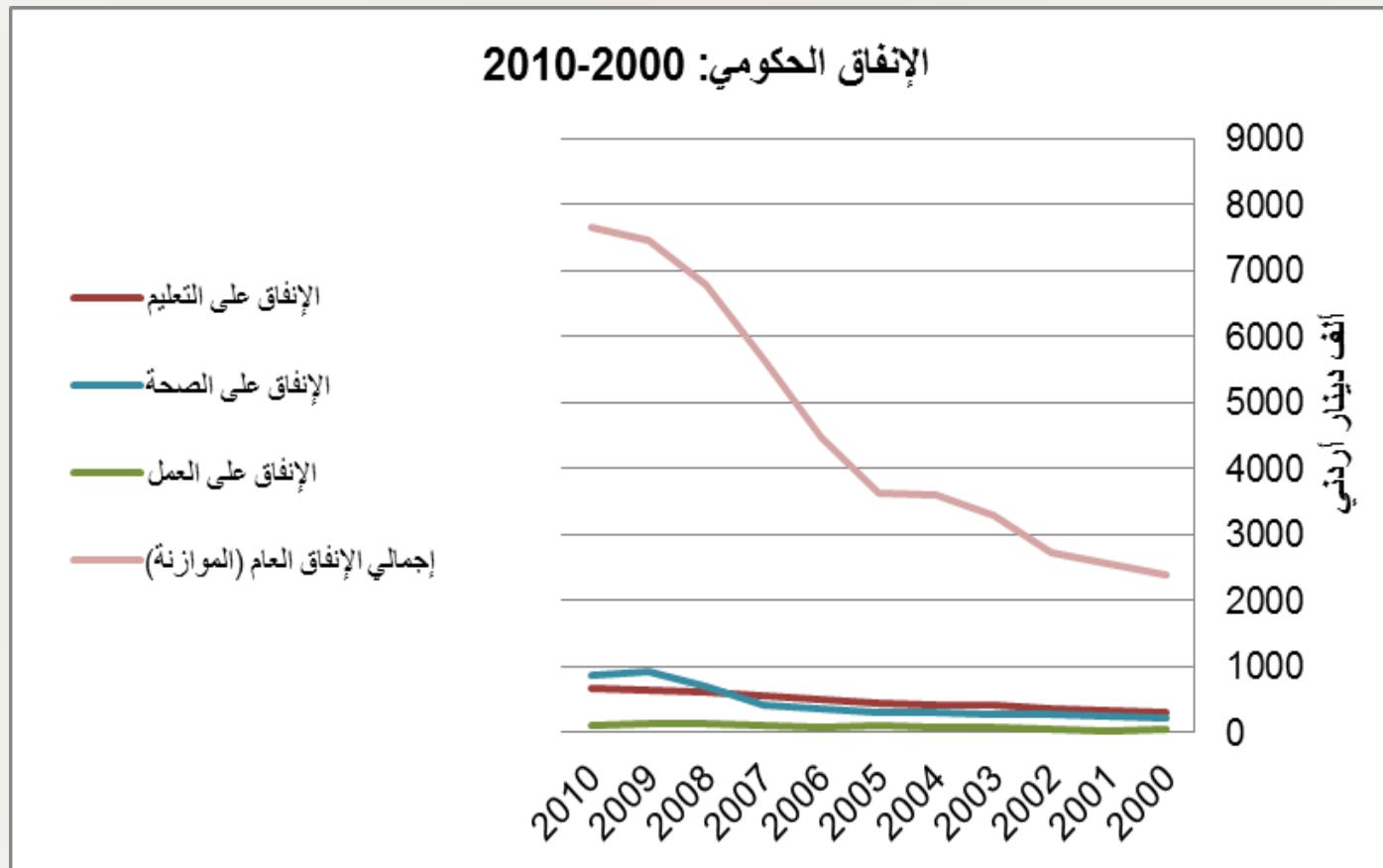
## الجزء الثاني:

مقارنة الحقوق الثلاثة مع مؤشرات الموازنة الأخرى

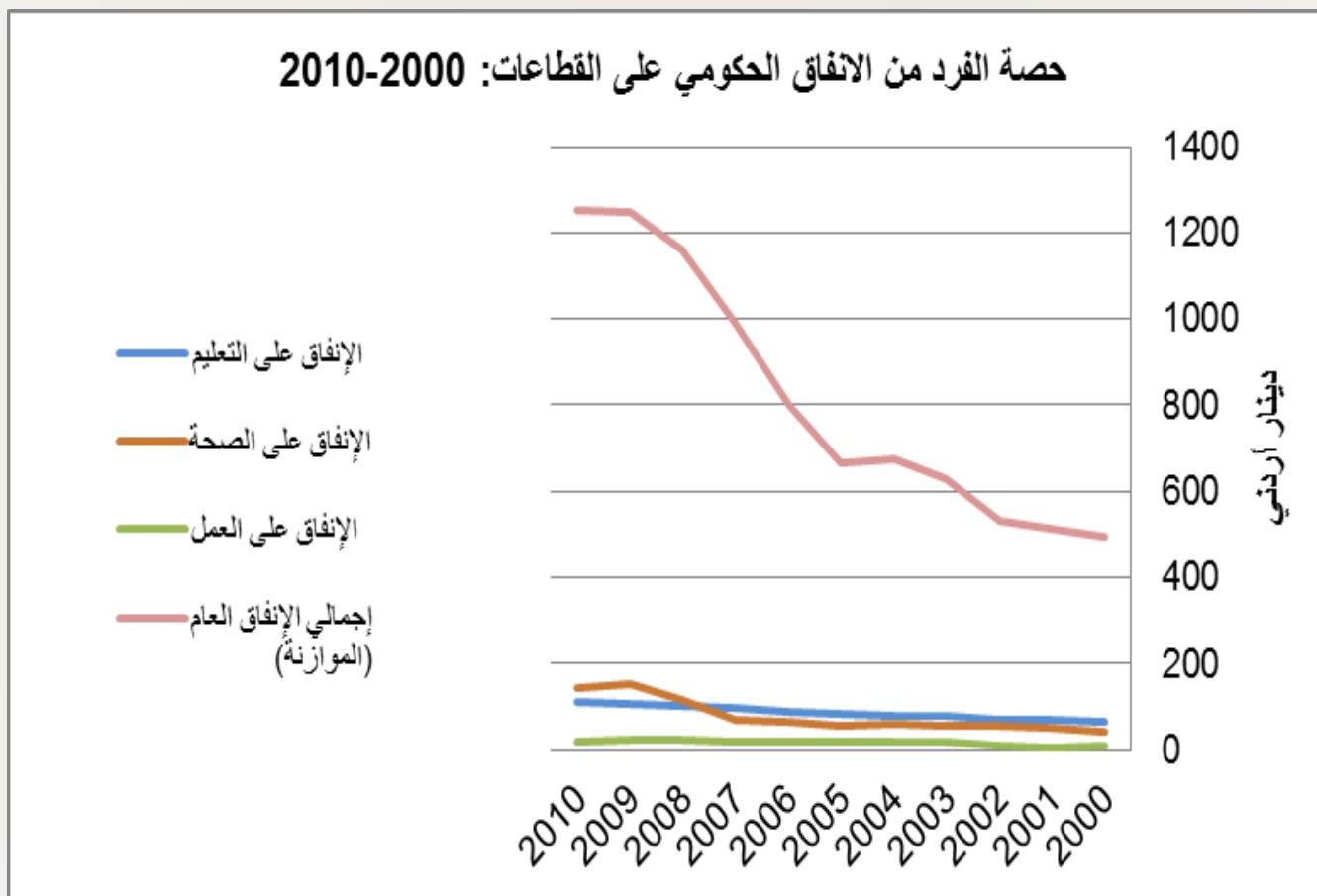
جدول (11)  
الإنفاق الحكومي: 2010-2000

السنة	معدل حصة الفرد	المجموع	814	---	16	---	---	79	---	---	86	---	معدل حصة الفرد
	الإنفاق على التعليم	الإنفاق على الصحة	213140	%13	63	304770	2000	44	273670	%13	69	344160	2001
السنة	الإنفاق العام	إجمالي الإنفاق العام	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق على العمل	الإنفاق على العمل	الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على الصحة	الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على التعليم	الفرد
2000	493	2396058	%2	9	44667	%9	44	213140	%13	63	304770	2000	
2001	514	2559719	%1	3	15434	%10	49	245473	%13	69	344160	2001	
2002	533	2715690	%2	11	54212	%10	54	273670	%13	69	354214	2002	
2003	628	3286759	%3	18	92137	%9	54	283995	%13	79	412224	2003	
2004	673	3600633	%2	17	89055	%9	59	316056	%12	78	417535	2004	
2005	664	3634248	%3	17	93473	%9	58	314821	%12	83	452223	2005	
2006	802	4488559	%2	17	92505	%8	64	360282	%11	87	487957	2006	
2007	987	5648617	%2	19	111301	%7	71	406591	%10	95	545380	2007	
2008	1159	6781655	%2	21	124231	%10	118	689505	%9	104	607296	2008	
2009	1250	7473131	%2	24	142112	%12	154	921772	%9	108	646383	2009	
2010	1252	7653062	%2	21	126593	%11	142	868080	%9	111	677963	2010	
	---	50238131	%2	---	985720	%10	---	4893385	%11	---	5250105	المجموع	

## شكل رقم (أ) 11



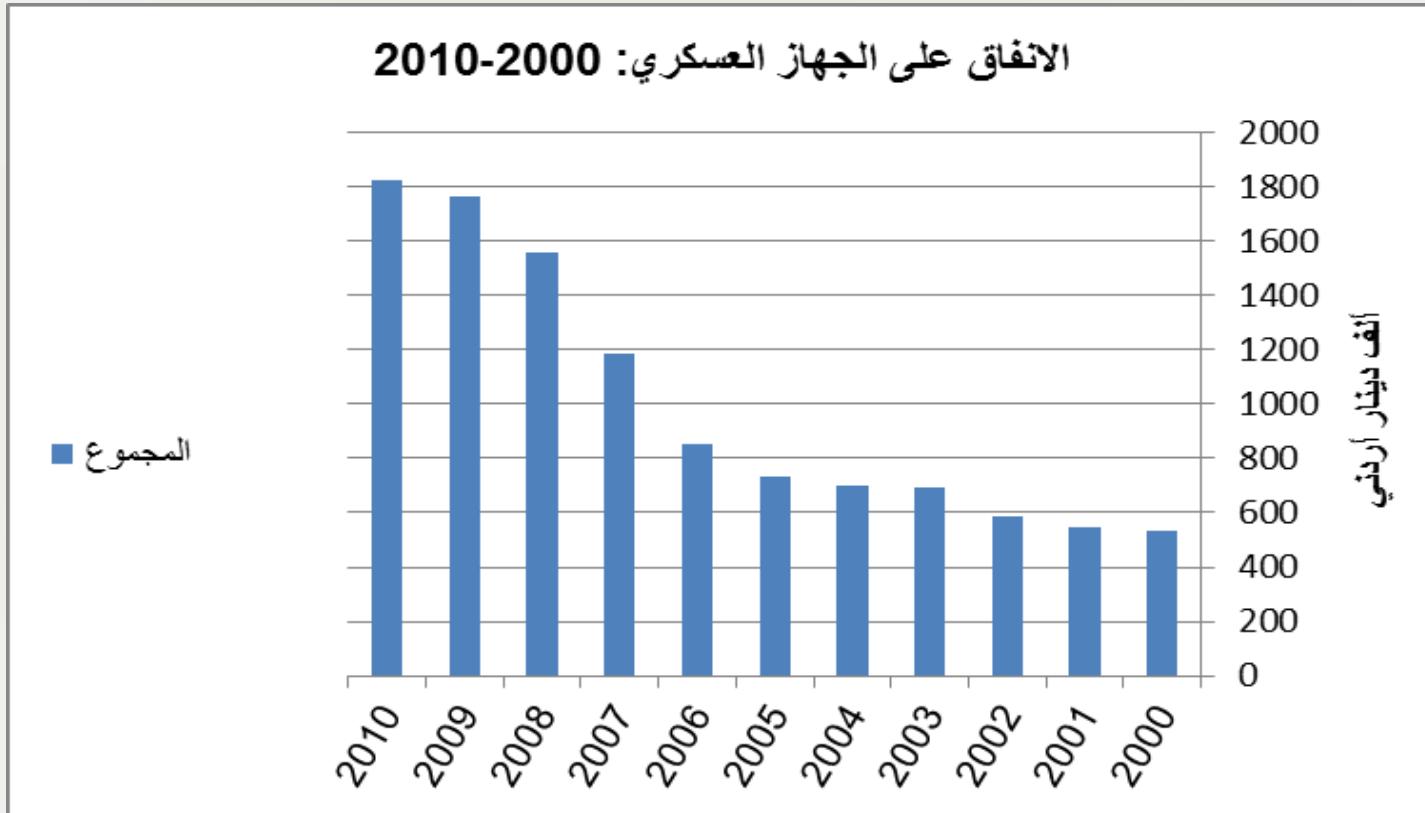
## شكل رقم (11/ب)



جدول (12)  
الإنفاق العام على الجهاز العسكري: 2010-2000

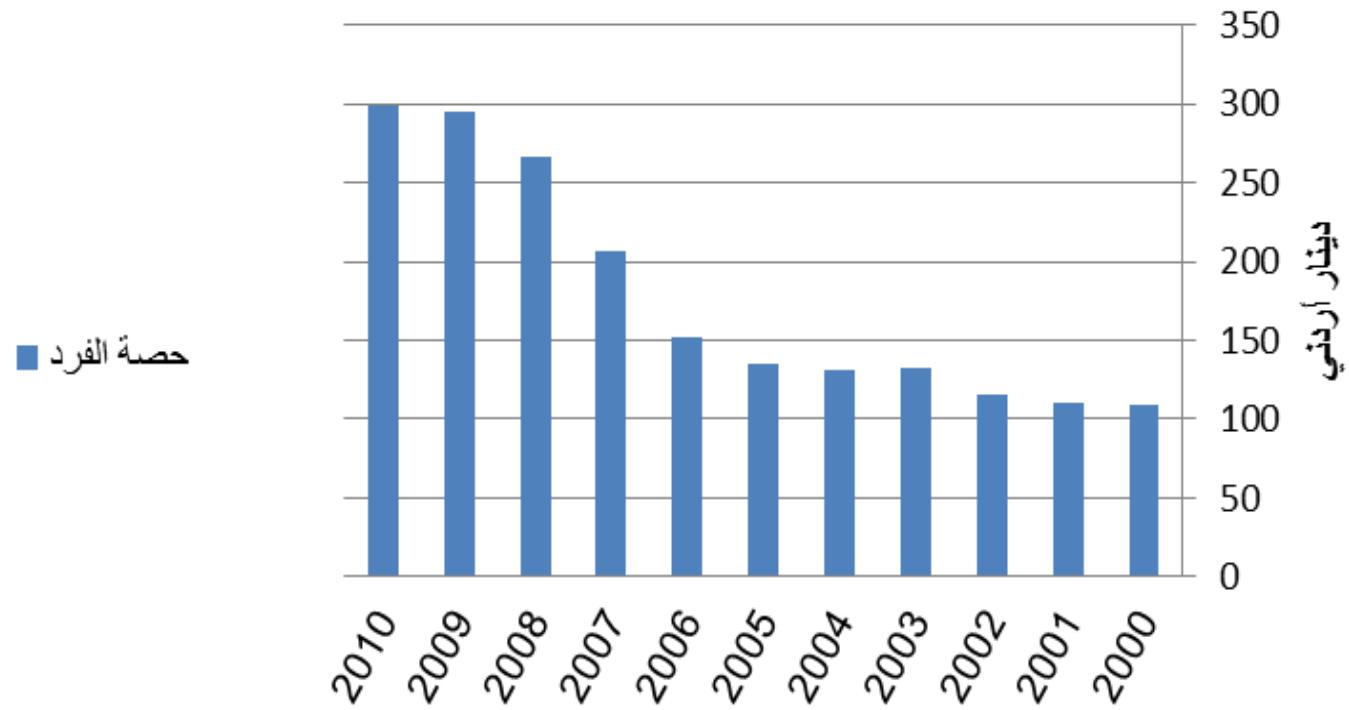
حصة الفرد	النسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة التغير المئوي	الإنفاق على الجهاز العسكري	السنة
109	%22	---	531180	<b>2000</b>
110	%21	%3	548900	<b>2001</b>
116	%22	%7	589065	<b>2002</b>
132	%21	%18	692430	<b>2003</b>
131	%19	%1	701265	<b>2004</b>
134	%20	%5	736100	<b>2005</b>
152	%19	%16	851429	<b>2006</b>
207	%21	%39	1182950	<b>2007</b>
266	%23	%32	1555956	<b>2008</b>
295	%24	%13	1763717	<b>2009</b>
299	%24	%4	1826850	<b>2010</b>
---	%21	---	10979842	<b>المجموع</b>
177	---	---	---	<b>معدل حصة الفرد</b>

## شكل رقم (12/أ)



## شكل رقم (12/ب)

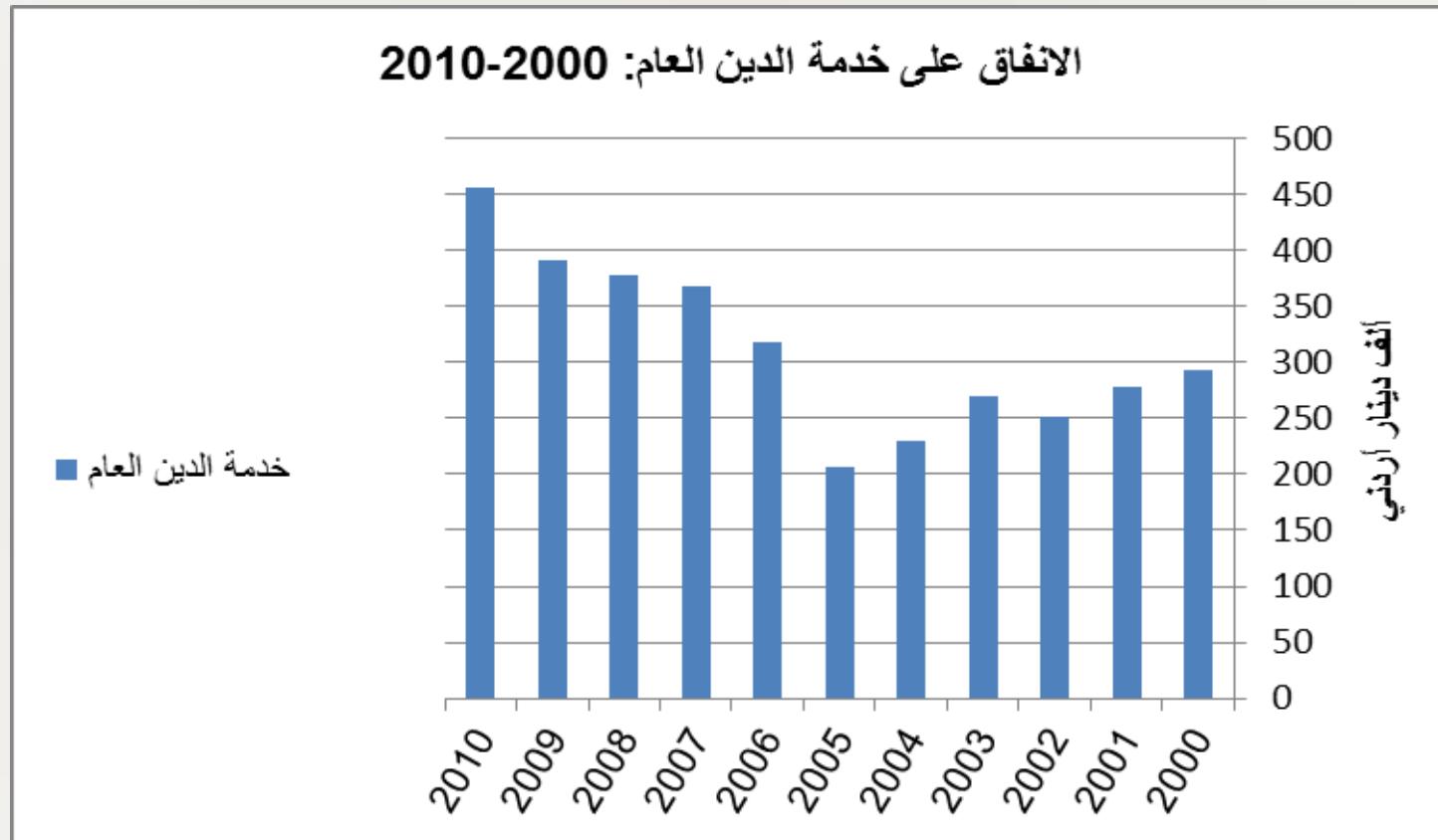
حصة الفرد من الانفاق على الجهاز العسكري: 2010-2000



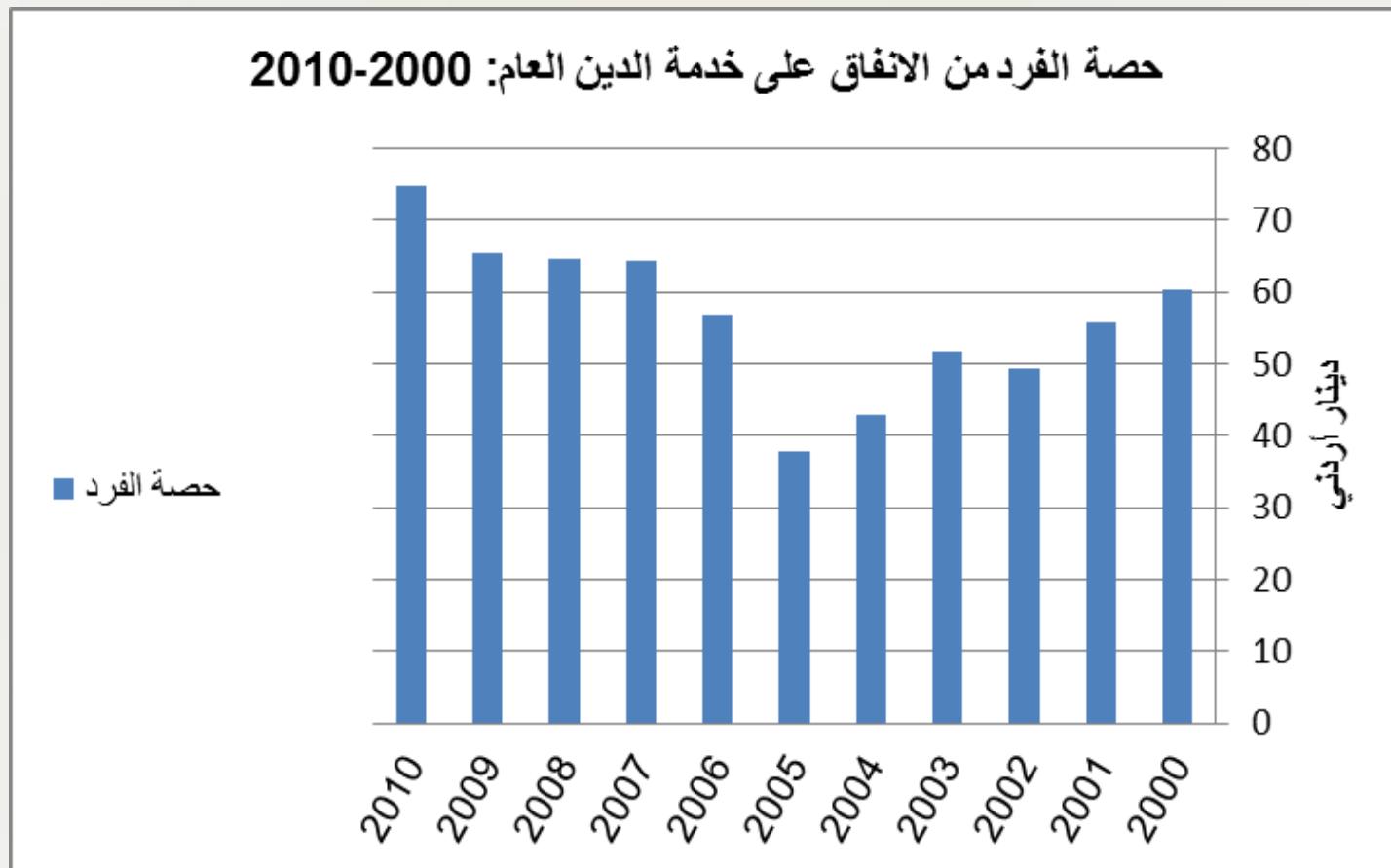
جدول (13)  
حجم خدمة الدين العام / فوائد قروض داخلية وخارجية: 2000-2010

السنة	خدمة الدين العام	نسبة التغير المنشوي	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	حصة الفرد
2000	293091	---	%12	60
2001	278043	%5-	%11	56
2002	251447	%10-	%9	49
2003	270338	%8	%8	52
2004	229047	%15-	%6	43
2005	206358	%10-	%6	38
2006	317787	%54	%7	57
2007	367406	%16	%7	64
2008	377816	%3	%6	65
2009	391596	%4	%5	65
2010	456650	%17	%6	75
المجموع	7546209	---	%8	---
معدل حصة الفرد	---	---	---	57

### شكل رقم (13/أ)

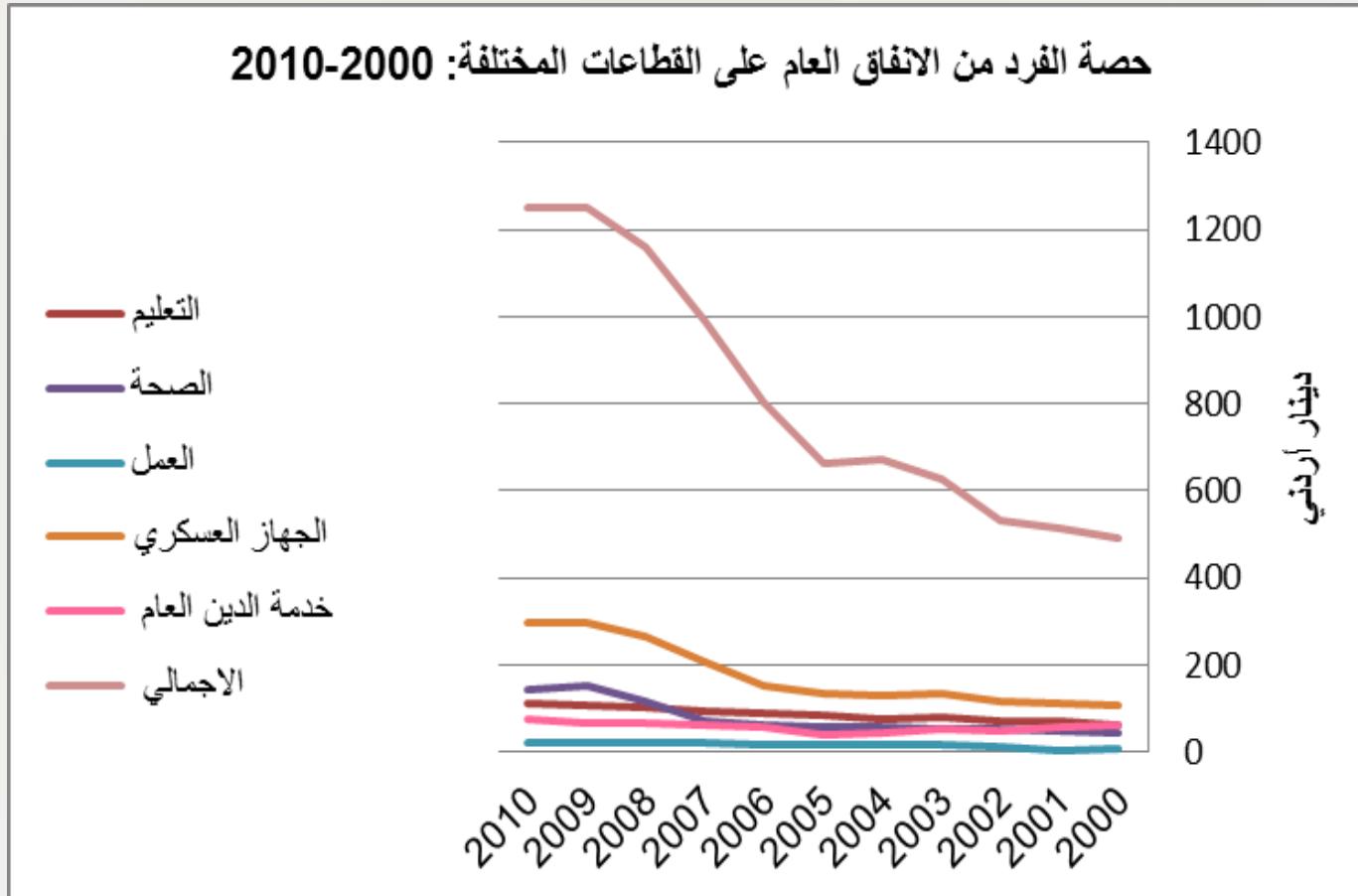


## شكل رقم (13/ب)



## الإنفاق العام مقارنة بعدد السكان والطلاب والتضخم: 2000-2010 (14) جدول

## شكل رقم (14)



جدول (15)  
نسب التغير المئوي للمؤشرات المختلفة: 2010-2000

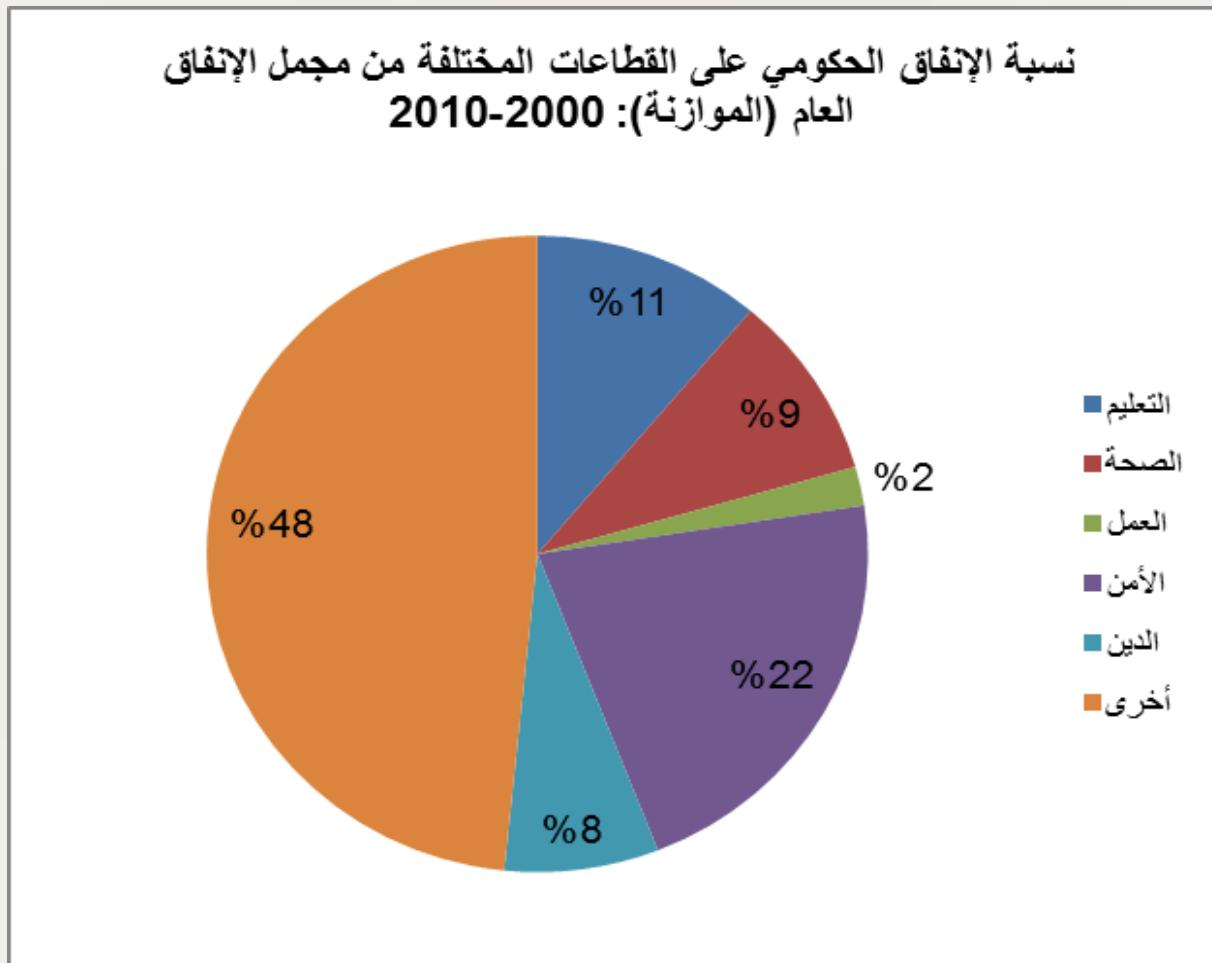
الموازنة العامة	خدمة الدين	الأمن	العمل	الصحة	التعليم	طلاب الدراسات العليا	طلاب المدارس	ناتج المحلي الإجمالي	التضخم	السكان	السنة
---	---	---	---	---	---	---	---	%1	%67	---	2000
%7	%5-	%3	%65-	%15	%13	%11	%3	%4	%177	%2	2001
%6	%10-	%7	%251	%11	%3	%5-	%2	%4	%183	%2	2002
%21	%8	%18	%70	%4	%16	%38	%1	%4	%234	%3	2003
%10	%15-	%1	%3-	%11	%1	%0	%1	%9	%264	%2	2004
%1	%10-	%5	%5	%0	%8	%6	%1	%8	%349	%2	2005
%24	%54	%16	%1-	%14	%8	%8	%2	%21	%626	%2	2006
%26	%16	%39	%20	%13	%12	%5	%1	%11	%474	%2	2007
%20	%3	%32	%12	%70	%11	%2	%2	%25	%1394	%2	2008
%10	%4	%13	%14	%34	%6	%4	%0.4-	%8	%67-	%2	2009
%2	%17	%4	%11-	%6-	%5	%3	%1	%7	%500	%2	2010

## جدول (15/أ)

### نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة من مجمل الإنفاق العام (الموازنة): 2010-2000

المواءنة العامة	أخرى	خدمة الدين	الأمن	العمل	الصحة	التعليم	السنة
%100	%42	%12	%22	%2	%9	%13	<b>2000</b>
%100	%44	%11	%21	%1	%10	%13	<b>2001</b>
%100	%44	%9	%22	%2	%10	%13	<b>2002</b>
%100	%47	%8	%21	%3	%9	%13	<b>2003</b>
%100	%51	%6	%19	%2	%9	%12	<b>2004</b>
%100	%50	%6	%20	%3	%9	%12	<b>2005</b>
%100	%53	%7	%19	%2	%8	%11	<b>2006</b>
%100	%54	%7	%21	%2	%7	%10	<b>2007</b>
%100	%51	%6	%23	%2	%10	%9	<b>2008</b>
%100	%48	%5	%24	%2	%12	%9	<b>2009</b>
%100	%48	%6	%24	%2	%11	%9	<b>2010</b>
---	%48	%8	%21	%2	%9	%11	المعدل

## شكل رقم (أ) 15



جدول رقم (15/ب)  
نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة: 2010-2000

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مخصصات التقاعد / وزارة المالية	268494	290929	320176	345660	378473	414170	490593	516647	654711	708041	750000
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	%11	%11	%12	%11	%11	%11	%11	%9	%10	%9	%10
دعم المواد التموينية والمحروقات	---	---	---	88700	260000	310000	78142	200357	220983	186056	197000
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	---	---	---	%3	%7	%9	%2	%4	%3	%2	%3
دعم المؤسسات الحكومية	67187	77291	91827	101513	94331	86264	171336	434876	133162	157367	178598
نسبتهم من الإنفاق الحكومي	%3	%3	%3	%3	%3	%2	%8	%4	%2	%2	%2
اجمالي الإنفاق الحكومي	2396058	2559719	2715690	3286759	3600633	3634248	4488559	5648617	6781655	7473131	7653062

## **الجزء الثالث:**

**الأردن مقارنة مع المؤشرات الدولية**

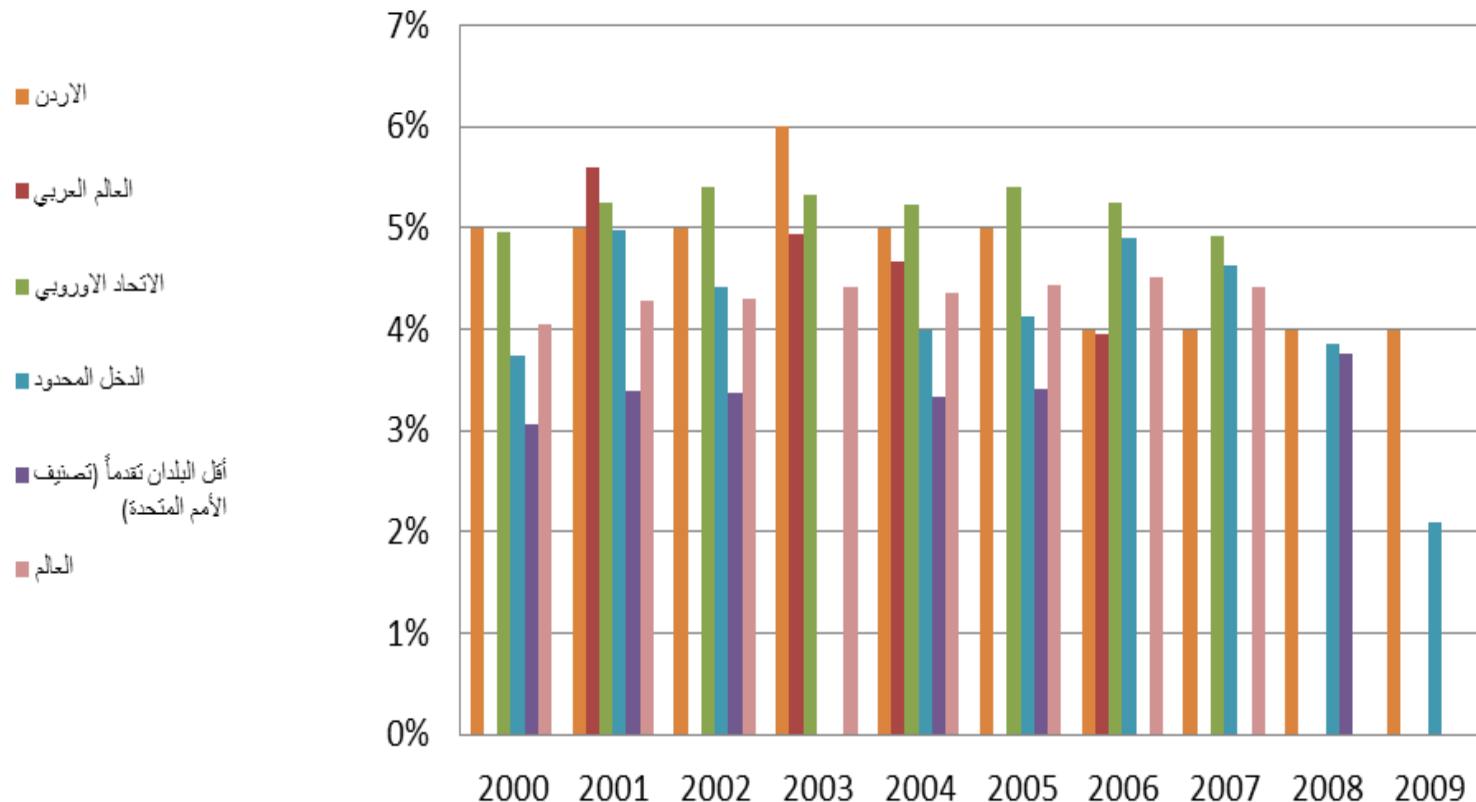
جدول رقم (16)

## مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الأردن مع بقية المناطق: 2000-2009

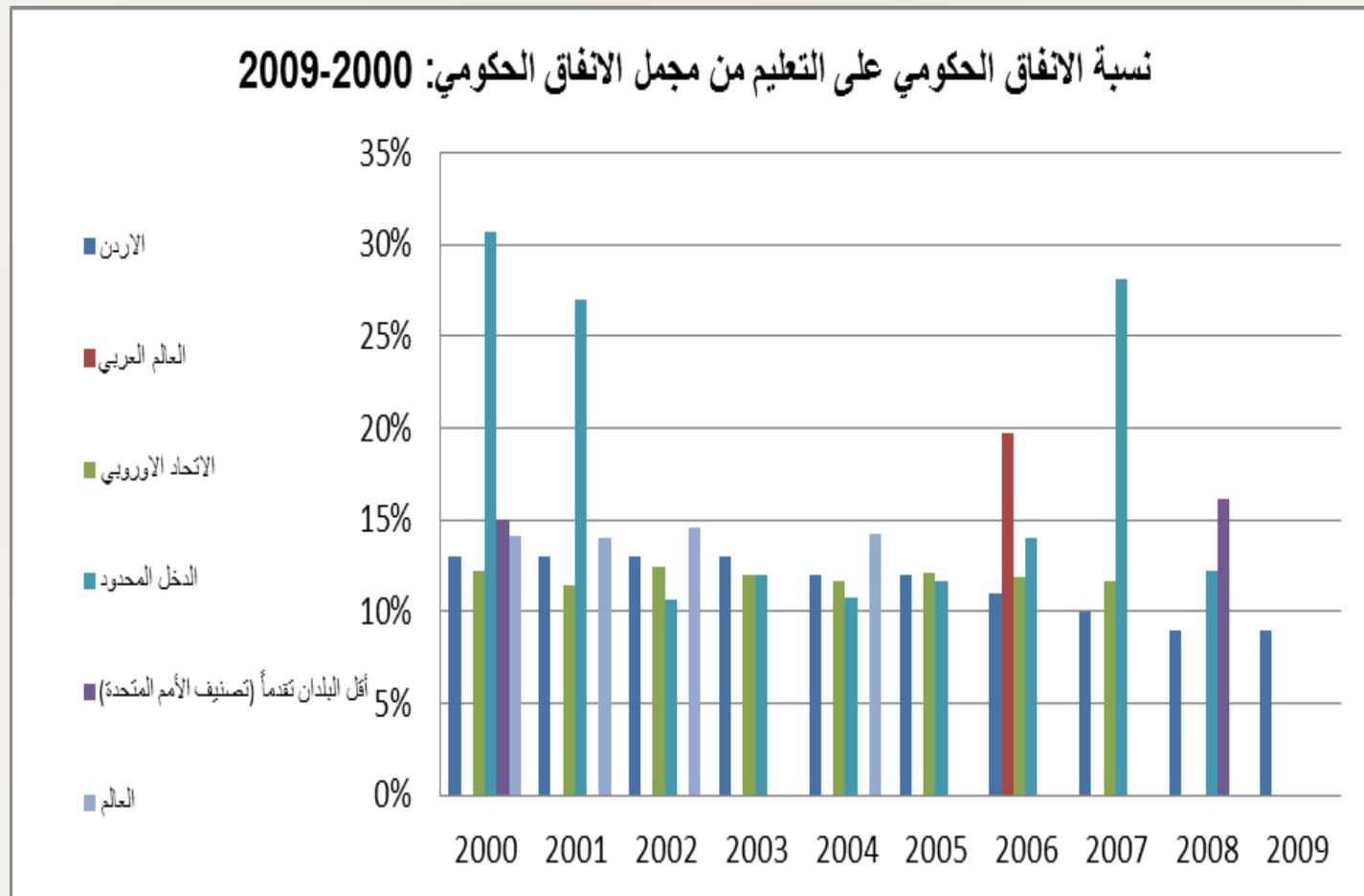
										نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم	اسم البلد
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
4	4	4	4	5	5	6	5	5	5	من الناتج المحلي الإجمالي	الأردن
9	9	10	11	12	12	13	13	13	13	مجمل الإنفاق الحكومي	
			4		5	5		6		من الناتج المحلي الإجمالي	العالم العربي
			20							مجمل الإنفاق الحكومي	
		5	5	5	5	5	5	5	5	من الناتج المحلي الإجمالي	الاتحاد الأوروبي
		12	12	12	12	12	12	11	12	مجمل الإنفاق الحكومي	
2	4	5	5	4	4		4	5	4	من الناتج المحلي الإجمالي	الدخل المحدود
	12	28	14	12	11	12	11	27	31	مجمل الإنفاق الحكومي	
	4			3	3		3	3	3	من الناتج المحلي الإجمالي	أقل البلدان تقدماً
	16								15	مجمل الإنفاق الحكومي	
		4	5	4	4	4	4	4	4	من الناتج المحلي الإجمالي	العالم
					14		15	14	14	مجمل الإنفاق الحكومي	

## شكل رقم (١٦) (أ)

### نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي: 2009-2000



## شكل رقم (16/ب)

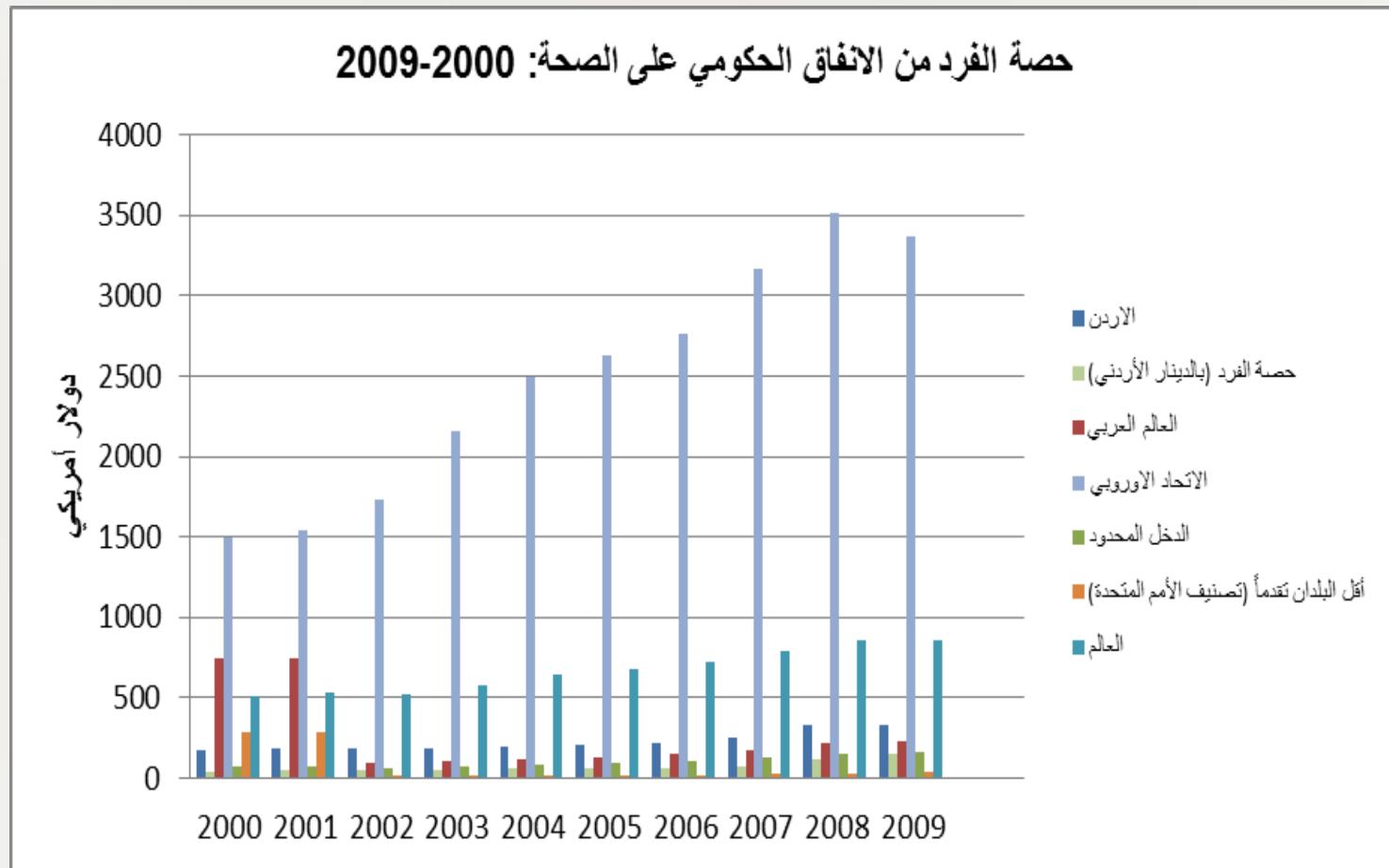


جدول رقم (17)

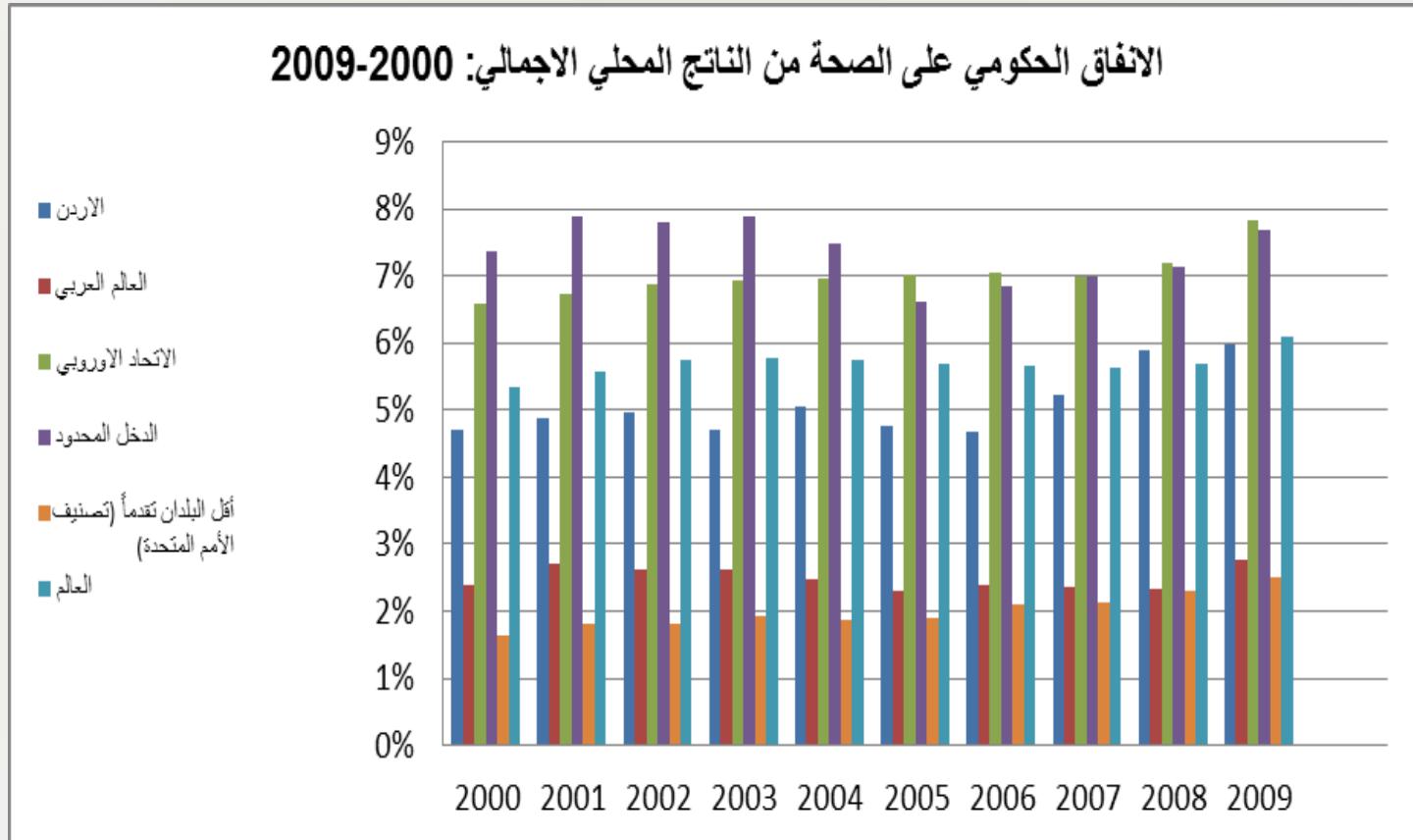
## مقارنة نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في الأردن مع بقية المناطق: 2000-2009

الإنفاق الحكومي على الصحة	اسم البلد										
حصة الفرد (بالدينار الأردني)*	الأردن										
336	325	247	215	202	200	184	185	180	169	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	العالم العربي
6	6	5	5	5	5	5	5	5	5	من الناتج المحلي الإجمالي	
230	219	174	156	134	120	105	100	748	744	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	
3	2	2	2	2	2	3	3	3	2	من الناتج المحلي الإجمالي	
3365	3515	3165	2764	2631	2489	2162	1729	1546	1497	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	الاتحاد الأوروبي
8	7	7	7	7	7	7	7	7	7	من الناتج المحلي الإجمالي	الدخل المحدود
162	154	124	103	94	86	76	67	75	72	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	
8	7	7	7	7	7	8	8	8	7	من الناتج المحلي الإجمالي	
34	33	26	22	18	16	14	12	285	285	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	
2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	من الناتج المحلي الإجمالي	أقل البلدان تقدماً
860	857	790	721	681	639	582	526	528	514	حصة الفرد (بالدولار الأمريكي)	
6	6	6	6	6	6	6	6	6	5	من الناتج المحلي الإجمالي	العالم

## شكل رقم (17/أ)



## شكل رقم (17/ب)



## جدول (18) حق العمل في الأردن مقارنة مع دول العالم: 2000-2010

## **خلاصة الدراسة:**

• بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية  
الثلاث محل الدراسة (23%) من حجم الإنفاق الكلي خلال فترة  
الدراسة. مع تصدر الإنفاق على الصحة حجم الإنفاق الحكومي في عامي  
(2009-2010) بنسوب وصلت (11-12%).

- معدل الإنفاق على الصحة (10%) من حجم الإنفاق الكلي.
- معدل نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم (11%) من الإنفاق الكلي.
- نسبة الإنفاق المباشر على العمل (2%).
- نسبة الإنفاق الحكومي على الرواتب (العمل بطريق غير مباشر) (15%)  
باستثناء الأجهزة الأمنية، وعلى التقاعد حوالي (10%).

• بلغت حصة الفرد الأردني من الإنفاق الحكومي (814) دينار، وكانت حصته في ما يتعلق بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية (181) دينار، أي ما نسبته (22%). حيث كانت حصة الفرد في مجال:

- التعليم: (86) دينار سنوياً.
- الصحة: (79) دينار.
- العمل: (16) دينار.
- الأمن: (24%) من حجم الإنفاق العام، وبلغ متوسط حصة الفرد (177) دينار، أي بما يوازي حجم ما انفق على حقوق التعليم والصحة والعمل معاً.
- الدين الخارجي: (57) دينار، أي ما نسبته (8%) من حجم الإنفاق العام.
- الرواتب: (498) دينار.

• لوحظ أن نسب الإنفاق في الأردن في ما يتعلق بالتعليم في تراجع بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبحجم مماثل للمتوسط العالمي وللدول العربية، علماً بأن الأردن يحتل مكانة متقدمة بالمقارنة مع العديد من الدول العربية في مجال التعليم ضمن مؤشرات دولية معتمدة عالمياً. حيث يجب أن تصل النسبة إلى (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، أو (12%) من حجم الإنفاق الحكومي كما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

- تُبيّن الدراسة في مجال المقارنة الدولية في ما يتعلّق بحق الصحة أن الأردن متقدّم على الدول العربية من حيث حصة الفرد. وجاءت نسبة الإنفاق الكلية بما يماثل دول العالم، وأقل من دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغت حصة الفرد الأردني (336) دولاراً بينما هي (230) دولار في الدول العربية و(3365) دولار في دول الاتحاد الأوروبي (أي حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي).

- تبين أن الإنفاق النوعي على الحق في الصحة تصدر أولويات الإنفاق الحكومي مقارنة مع حق التعليم والعمل.

• لوحظ أن الزيادة في الإنفاق النوعي على التعليم كانت في السنوات (2001، 2003، 2004، 2005، 2007)، وأن التراجع في الإنفاق النوعي على التعليم حدث خلال السنوات .(2002، 2006، 2008، 2010)

• تُبين الدراسة أن الزيادة في الإنفاق النوعي على الصحة كانت أوسع في فترة الدراسة. حيث كانت الزيادة النوعية في السنوات (2009، 2008، 2007، 2006، 2004، 2002، 2001) وأن التراجع في الإنفاق النوعي كان في السنوات (2003، 2005، 2010).

- تُبيّن الدراسة أن الإنفاق النوعي على الأمان قد زاد في السنوات (2002، 2003، 2006، 2007، 2008) وتراجع في السنوات (2001، 2003، 2004، 2009، 2010).

- تُبيّن الدراسة أن عام 2010 شهد تراجعاً في الإنفاق التوعي في كل متغيرات الدراسة.

- تبيّن أن الأردن يعتبر من أقل دول العالم من حيث المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من حيث نسب التوظيف ومعدلات المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكوميةً للتخفيف من البطالة وتنظيم سوق العمل وزيادة حصة الفرد من أجل تعزيز هذا الحق.

- بلغ معدل المشاركة الإجمالي لكلا الجنسين فيقوى العاملة في الأردن لعام 2009 بالمقارنة مع باقي المجموعات الدولية كالتالي:
  - (%49) في الأردن.
  - (%52) للعالم العربي.
  - (%57) لدول الاتحاد الأوروبي.
  - (%74) للدول الأقل تقدماً.
- أما للإناث فقد بلغت معدلات المشاركة لنفس السنة كما يلي:
  - (%23) في الأردن.
  - (%26) للعالم العربي.
  - (%50) لدول الاتحاد الأوروبي.
  - (%63) للدول الأقل تقدماً.

✓ وإذا اعتبرنا أن الرواتب والتقاعد تدخل في الإسهام في تعزيز حق العمل فان الأردن ينفق (15%) من حجم الإنفاق الكلي على الرواتب في القطاع المدني، وما نسبته (10%) على التقاعد. أي أن (27%) من الإنفاق العام (إذا أضفنا الإنفاق المباشر على إعمال الحق في العمل (%2)، ينفق على الحق في العمل.

\* ومن أجل التأكيد من مصداقية نتائج الدراسة والمقارنات الدولية تم إضافة مؤشر الرفاهية.

• وعند مقارنة نتائج الدراسة مع مؤشر الرفاهية (Legatum Index of Prosperity 2010) (العينة: 110 دول) وجدت الدراسة أن الأردن

قد جاء في المرتبة:

- (42) على مستوى العالم في مؤشر التعليم.
- (51) في مستوى الصحة.
- (70) على مستوى العمل.

وهي إلى حد كبير متناغمة مع المقارنات الدولية في الجزء الثالث من الدراسة.

## **مقدرات الدراسة وتوصياتها**

• زيادة نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، وصولاً إلى نسبة (12%) من حجم الإنفاق الكلي، وبما يساوى نسبة ما تتفقه الدول المتقدمة. وتتجدر الإشارة إلى أن (69%) من هذا الإنفاق يذهب إلى الرواتب.

• زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى التعليم العالي؛ فحصة الفرد في هذا المجال والبالغة (196 دينار) في تراجع مستمر نظراً لتراجع الدعم الحكومي، ويتتحمل المواطن تكلفة عالية في المقابل، أي لا بد من إعادة النظر في الدعم المالي للجامعات. حيث يمثل دعم التعليم العالي حالياً ما نسبته (10%) فقط من حجم الإنفاق على التعليم.

• زيادة نسبة الإنفاق على الصحة الأولية كجزء من تعزيز الحق في الصحة، لأنها الأساس في منع تفاقم الأمراض، ونشر ثقافة طب الأسرة، والكشف المبكر عن الأمراض، مما سيسهم في زيادة فعالية الإنفاق الحكومي على الصحة بشكل عام. حيث إن حصة الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية لا تتجاوز (8) دينار بينما تصل إلى (18) دينار في مجال الرعاية الصحية الثانوية؛ لذا لا بد من زيادة الإنفاق على إعمال الحق في الصحة؛ فالاتحاد الأوروبي ينفق حوالي (15) ضعف ما ينفقه الأردن.

- زيادة الإنفاق الحكومي على إعمال حق العمل، فلا يمكن أن تبقى النسبة (2%) من حجم الإنفاق الكلي. والتأكيد على ضرورة وجود برامج حكومية محددة الإنفاق لـإعمال الحق في العمل مع أهمية التركيز على تشغيل الإناث.

• أن تعيد الحكومات النظر في نسب الإنفاق في الموازنة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والإنفاق على الأمن؛ ففي الوقت الذي تزيد فيه نسب الإنفاق على الأمن تتراجع نسب الإنفاق على التعليم والصحة والعمل، وقد يحتاج الأمر إلى تشريعات جديدة ناظمة لهذا الأمر.

• إعادة النظر في التعامل مع قضية الدين الخارجي وتأثيرها على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فهناك زيادة مستمرة في الإنفاق على خدمة الدين والقروض نتيجة زيادة المديونية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن كل سياسات التقشف وتخفيض الدين الخارجي لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة (أن كل أردني يدفع (57) دينار لخدمة الدين).

• إعادة النظر بتوزيع النفقات الحكومية. ففي حين يتراجع دور

الحكومات في دعم المواد الغذائية والسلع الأساسية للمواطن، حيث

تمثل ما نسبه حوالي (4%) من الإنفاق الكلي، تزداد نسبة الإنفاق

على دعم المؤسسات المستقلة، حيث تمثل (3%) من الإنفاق العام،

والتي كان الهدف من إنشاء معظمها دعم نفسها، وأن لا

يتحمل المواطن تكلفتها العالية.

• ضرورة التركيز على الإنفاق النوعي وليس الاسمي عند

مناقشة موازنة الحكومة من قبل السلطة التشريعية.

• ضرورة العمل علىأخذ المعايير الدولية لـأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار عند إقرار الإنفاق على هذه الحقوق، وفقاً للالتزامات الدولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فـأعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن مما سينعكس إيجاباً على واقع الأردن التنموي.

• وختاماً؛ تقترح الدراسة أن يكون صناع القرار أكثر حساسية لطبيعة الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم وخاصة المنطقة العربية، وأن يتم إعادة النظر في كيفية التفكير والتخطيط بعيد المدى، حتى يعزز الأردن من موقعه العالمي في مؤشرات هامة ستزيد من أهميته ومنعته الدولية.

- مقارنة وتحليل الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة أظهرت أن (87%) من حجم الإنفاق الحكومي توزع على:
  - الصحة والتعليم والعمل بنسبة (21%).
  - الأمن العسكري بنسبة (21%).
  - الرواتب بنسبة (15%).
  - التقاعد بنسبة (10%).
  - خدمة الدين بنسبة (8%).
  - دعم المحروقات والمواد الغذائية بنسبة (4%).
  - دعم المؤسسات المستقلة بنسبة (3%).

ما يعني شح في موارد الأردن، وعليه لا بد من الترشيد والفعالية في الإنفاق مما يتطلب إعادة نظر في كيفية صناعة وصياغة السياسة العامة في الأردن.

وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات وعقد ورشات

العمل المحددة خاصة ما يلي:

• إجراء دراسة علمية لقياس أثر سياسات الإنفاق الحكومي على إعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحث تراعي التباين بين المناطق

الجغرافية في الأردن.

• إجراء استطلاع رأي عام لمعرفة آراء المواطنين ومستوى رضاهم  
عن دور الحكومات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،  
وربط ذلك بظاهرة انتشار الفقر في المناطق بعيدة عن المركز  
وأنعكاساتها السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- عقد ورشات عمل لنشر نتائج هذه الدراسة لصناع القرار ومنظomas المجتمع المدني والإعلاميين.

- تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني بالاتصال مع صناع القرار،  
خاصة السلطة التشريعية أثناء مناقشة موازنة الدولة، ليكون لديهم  
أهداف محددة في تعزيز الإنفاق على الحقوق الاقتصادية  
والاجتماعية بما يوصل الأردن تدريجياً إلى مستويات الدول  
المتقدمة.

• إجراء دراسات تقيس مدى إعمال بقية حقوق الإنسان في  
موازنات الدولة الأردنية.

• إجراء دراسات علمية لقياس مدى تلبية الموازنة لعامل النوع الاجتماعي ("الجدر") فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

# كيفية تطبيق الدراسة على دولة قطر

## المرحلة الثانية

- تصميم استطلاع للرأي حول هذه الحقوق.

## المرحلة الثالثة: دول مجلس التعاون الخليجي

- الدراسة المالية
- دراسة استطلاع الرأي العام حول هذه الحقوق

## المرحلة الرابعة

• اجراء الدراسة على مستوى الوطن العربي

# حوار و نقاش

• اسئلة واستفسارات

# شكر وتقدير

• كل الشكر والتقدير على حسن الاستماع